

فخمة الرفق في مطالع الصدقات  
قله

١٧٠٢



111



٢١٣٠٨-٨  
م

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح  
أهل الأثر ، كلاهما لابن حجر العسقلاني ،  
أحمد بن علي - ٨٥٢ هـ . خط القرن الثالث عشر  
الهجري تقديرا .

١٧٠٢  
م

١٧ س ٢٢×١٣ سم  
نسخة حسنة ، ضمن مجموع ( ص ١ - ١٠٢ ) خطها  
نسخ معتاد ، طبع  
الأزهرية ١ : ٣٨٠ كشف بغداد : ٥٠  
١ - مصطلح الحديث أ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ

٢١٣٠٨-٨  
م

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف ابن حجر  
العسقلاني ، أحمد بن علي - ٨٥٢ هـ . كتب في القرن  
الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٧٠٢  
م

١٧ س ٢٢×١٣ سم  
نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٥٦-٥٢) ، خطها نسخ حسن .  
بأوراقها ثقب صغيرة ، مشبوع كما ورد في  
الأزهرية والاعلام .

الأزهرية ١ : ٣٧٩  
أ - المؤلف

الاعلام ١ : ١٧٣  
١ - مصطلح الحديث

ب - تاريخ النسخ



محرر في سنة ١٢٩٩

١٨٥٨ ق  
٥٥ ق  
١٢٩٩ ق  
١٢٩٩ ق

١٢٩٩ ق  
١٢٩٩ ق

مكتبة جامعة للرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب
محرر في سنة ١٢٩٩
اسم المؤلف
تاريخ
ملاحظات
١٨٥٨ ق
١٢٩٩ ق

١٢٩٩ ق



بسم الله الرحمن الرحيم والاعسر وتم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم  
والاعسر وتم بالخير

قال الشيخ الامام العالم العامل الحافظ وحيد  
دهرة واوانه وفريد عصره وزمانه شهاب

بفتح بلدة ب  
بسم الله الرحمن الرحيم

الملة والدين ابو الفضل احمد بن علي العسقلاني  
الشهيد بابن حجر اثنائه الحنة بفضل وكرمه الحمد

الله الذي لم ينزل علما قديرا حيا قيوما سميعا

بصيرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا  
شريك له واكبره تكبيرا وصلى الله على سيدنا

محمد الذي ارسله الى الناس كافة نبيا و

نذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا

اما بعد فان النصفان في اصطلاح اهل الحديث

قد كثرت للائمة في القدم والحديث فمن اول من

في ذلك القاضي ابو محمد الرامهرمي كتابه



بسم الله الرحمن الرحيم  
والاعسر وتم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم  
والاعسر وتم بالخير



المُحَدَّثُ جَهْلُهُ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ التَّضَانِيفِ

لطيفة سميتها نخبة الفكر في مصطلح اهل الانشا

الضمير راجع الى اقسامه الخاطيه  
اي القوائد المتعلقه بها والى غير  
والثانيه باعتبار ان اقسام  
وكتبه



وما شاكها

[illegible]



في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل  
 في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتمسك  
 كل قابل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد الذي قال  
 فافاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال  
 فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي الا  
 في الكثرة المذكورة من ابتداء الى انتهائه والمراد بال  
 ان لا ينقص الكثر المذكورة في بعض المواضع لان  
 اذ الزيادة هنا مطلوبة من باب الاول وان يكون  
 انتهائهم الامر للمشاهد او السمع لا ما ثبت بقضية  
 العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة  
 وهي عدد كثير احالت العادة قواطعهم على اللذ  
 وهو وان ذلك عن مثلهم من لا يتقدم الى الانتهاء  
 وكان مستند انتهائهم الحسن وانضاف الى ذلك  
 ان يجب

في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتمسك كل قابل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد الذي قال فافاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي الا في الكثرة المذكورة من ابتداء الى انتهائه والمراد بال ان لا ينقص الكثر المذكورة في بعض المواضع لان اذ الزيادة هنا مطلوبة من باب الاول وان يكون انتهائهم الامر للمشاهد او السمع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احالت العادة قواطعهم على اللذ وهو وان ذلك عن مثلهم من لا يتقدم الى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحسن وانضاف الى ذلك ان يجب

ان يصح خبرهم افادة العلم لسا مع هذا هو  
 المتواتر وما تخلفت افادة العلم عند كان مشهور  
 فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد يقال  
 ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت  
 حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد  
 عن البعض لما منع وقد خرج بهذا تعريف المتواتر  
 خلافا قد ورد بلا حصر ايضا لكن مع فقد ان بعض  
 الشروط اوسع حصر بما فوق الاثنين اي بثلاثة قضا  
 ما لم يجمع شروط المتواتر او بها او بواحد والمراد بقولنا  
 ان يكون باثنين ان لا يرد باقل منهما فان ورد بالثلاثة  
 في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر اذا اقل  
 في هذا العلم يقتضيه على الاكثر فالاول المتواتر وهو مفيد  
 للعلم اليقيني فاخرج النظري على ما ياتي تقريره بشرط  
 ان يكون الخبر الاول في العلم اليقيني لا في العلم النظري

في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتمسك كل قابل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد الذي قال فافاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي الا في الكثرة المذكورة من ابتداء الى انتهائه والمراد بال ان لا ينقص الكثر المذكورة في بعض المواضع لان اذ الزيادة هنا مطلوبة من باب الاول وان يكون انتهائهم الامر للمشاهد او السمع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احالت العادة قواطعهم على اللذ وهو وان ذلك عن مثلهم من لا يتقدم الى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحسن وانضاف الى ذلك ان يجب

في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتمسك كل قابل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد الذي قال فافاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي الا في الكثرة المذكورة من ابتداء الى انتهائه والمراد بال ان لا ينقص الكثر المذكورة في بعض المواضع لان اذ الزيادة هنا مطلوبة من باب الاول وان يكون انتهائهم الامر للمشاهد او السمع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احالت العادة قواطعهم على اللذ وهو وان ذلك عن مثلهم من لا يتقدم الى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحسن وانضاف الى ذلك ان يجب



الاسناد

۱. *بسم الله الرحمن الرحيم*

اهل العلم مشرقا وغربا  
ابن الشرق وغربه



المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت  
 على اخراج حديث وتعددت طرقه تعدد التحيل العا  
 تو اظوهم على الكذب الى آخر الشروط افاد العلم القيني  
 بصحة نسبتها الي قابله ومثل ذلك في الكتب المشهورة  
 وهو اول اقسام الاحاد ماله طرق محصورة  
 بالكثرة من اثنين وهو المشهور عند المحدثين سمي  
 بذلك لوضوحه وهو المستفيض على راي جماعة  
 من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض  
 الماء يفيض فيضا ومنهم من غاب بينهما بان المستفيض  
 يكون الانتشار والاشتهار في ابتداءه وانتهائه  
 سواء والشهور اعم من ذلك ومنهم من غاب على  
 كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور  
 يطلق على ما حصره ههنا وعلى ما اشتهر على الالستة

مله

ماله اسناد واحد فصاعد ابل مالا يوجد له اسناد  
 اصلا والثالث الغريب وهو ان لا يرويه اقل من  
 اثنين عن اثنين سمي بذلك اما لقلته وجودة  
 اما لكونه غير قوي كجنيته من طرق اخرى وليس  
 شرط للصحة خلافا لمن زعمه وهو ابو علي الحسن  
 من المعتزلة واليه يروي كلام الحاكم ابي عبد الله  
 في علوم الحديث حيث قال الصحيح ان يرويه الصحابي  
 الزايل عنه اسم الجهالة بان يكون له راويان ممن  
 يتداوله اهل الحديث الي وقتنا كشهادة علي  
 الشهادة وصرح القاضي ابوبكر بن العربي في شرح  
 البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب القا  
 عما ورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال  
 فان قيل حديث انما الاعمال بالنيات فرد لم يرو

سناد  
 اصله  
 اثنين  
 اما لكونه  
 شرط للصحة  
 من المعتزلة  
 في علوم الحديث  
 الزايل عنه  
 يتداوله  
 الشهادة  
 البخاري  
 عما ورد  
 فان قيل

الغريب



عن عمر الاعلم قلنا قد خطب بي عمر على المنبر بحضرة  
 الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لا نكروا كذا اقل <sup>تقرب</sup>  
 بان لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه <sup>بيان</sup>  
 غيره وبان هذا الوسم في عمر منع في تفرد علقته عندهم  
 تفرد محمد بن ابراهيم بن علي عن علقته تفرد يحيى بن  
 عبد عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين  
 وقد وردت لهم متابعات لا يقرب بها وكذا الامام  
 جوابه في غير حديث عمر قال ابن مرشيد ولقد كان  
 يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط اول حديث  
 المذكور فيه وادعى ابن حبان نقض دعواه نقض  
 ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهي لا يوجد  
 قلت ان اراد رواية اثنين فقط عن اثنين فقط  
 لا يوجد اصلا فيمكن ان يسلم واما صورة الغريب التي

لكنها

حرفها فوجوده بان لا يرويه اقل من اثنين <sup>اشنين</sup> عن اقل من  
 مثله ما رواه الشيخان من حديث انس والنخاس  
 فقط من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى <sup>النخاس</sup> من حديث  
 الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى يكون  
 احب اليه من والده وولده لحديث ورواه  
 عن انس قتادة وعبد الغني بن عصب ورواه  
 عن قتادة شعبه وسعيد ورواه عن عبد الغني  
 اسمعيل بن علي بن عبد الوارث ورواه عن  
 كل جماعة والرابع الغريب وهو ما يتفرد به <sup>اشنين</sup>  
 شخص واحد في اي موضع وقع التفرد به من <sup>السند</sup>  
 على ما ينقسم الى الغريب المطلق والغريب النسبي  
 وكلها اي الاقسام المذكورة سوى الاول  
 وهو المتواتر احاد ويقال لكل منها خبر واحد

انما كان التفرد وانما الاول  
 انما كان التفرد وانما الاول  
 انما كان التفرد وانما الاول



والخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد في  
 الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر وفيها اي في  
 الاحاد المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور  
 وفيها الردود وهو الذي لم يوجج صدق الخبر به  
 لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوالها  
 دون الاول وهو التواتر فكله مقبول لا فائدة  
 بصدق مخبر بخلاف غيره من اخبار الاحاد  
 وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان يوجد  
 فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل  
 او اصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل او لا  
 فالاول يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت  
 صدق ناقله فيوجد به والثاني يغلب على الظن كذب  
 الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجد

المرتب  
 في خبر

قرينة تلحقه باحد القسمين التحق به والا فتوقف فيه  
 واذا اتوقف على العمل به صار كالرد ودلالة ثبوت  
 صفة الرد بل كونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول  
 وقد يقع فيها اي في اخبار الاحاد المنقسمة الى مشهور  
 وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على الاحتياط  
 خلافا لمن ابي ذلك والخلاف في التحقيق لفظ لان  
 جواز اطلاق العلم قيده بكونه نظريا وهو الحاصل  
 عند الاستدلال ومن ابي الاطلاق خص لفظ العلم  
 بالتواتر وما عداه عند ظني كونه لا ينفي ان ما  
 بالقرائن ارجح ما خلا عنها والخبر المحتف بالقرائن  
 منها ما اخرج الشك في صحته فيما لم يبلغ حد  
 فانه احتف به قرائن منها جلالتها في هذا الشأن  
 وتقدمها في تميز الصحيح على غيرها وتلقي العلماء للكتاب

فان قيل توقف في خبر واحد  
 ارجح صدق الخبر  
 انتهى فاما رد الخبر  
 انتهى فاما رد الخبر

والاصطلاح

كل ما يفيد العلم  
 لان في العلم

انظر بالقرائن

بالعلم

القطع

انظر بالقرائن

انظر بالقرائن

انظر بالقرائن

انظر بالقرائن

انظر بالقرائن



بالقبول وهذا التلقي وحده اقوي في افاذ العلم من  
 مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا  
 يختص بما لم يتقده احد من الحفاظ مما في الكتابين  
 وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين  
 حيث لا ترجح لا يستحال ان يفيد لتناقض المصداق  
 من غير ترجح لاحدهما على الآخر وما عدا ذلك  
 حاصل على تسليم صحة فان قيل انما اتفقوا على وجوب  
 العمل به لا على صحة منفعته وسند المنع انهم متفقون  
 على وجوب كل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان فلم  
 يصحح في هذا امرته والاجماع حاصل على انهما  
 مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ومن صرح بافادته  
 ما اخرج به الشيخا العلم النظري كاستاذ ابو اسحاق  
 الاسفرائيني وعن ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدي

وابو الفضل

والعلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها  
 وصحتها وقدرها ما لا يمكن ان يكون في العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها  
 فلو كان فيها مزية العلم والقبول لم يتقدروا على ذلك

ما اخرج به الشيخا العلم النظري كاستاذ ابو اسحاق  
 الاسفرائيني وعن ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدي

وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال المزية  
 المذكورة كون احاد يثبتها اصح الصحيح ومنها المشهور  
 اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة  
 والعلل ومن صرح بافادته العلم النظري كاستاذ ابو  
 ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون  
 غريبا كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل ويشأ  
 فيه غيره عن الشافعي ويشأ ركه فيه غيره عن مالك  
 بن انس فانه يفيد العلم عن سامع بالاسناد لا  
 من جهة جلالة روايته وان فيهم من الصفا اللائقة  
 الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم  
 ولا يشك من له ادنى ممارسة بالعلم واخبار الناس  
 في ان ما كما مثلا لو شافهم يخبر يعلم انه صادق فيه فاذا

فان ما كما مثلا لو شافهم يخبر يعلم انه صادق فيه فاذا  
 في ان ما كما مثلا لو شافهم يخبر يعلم انه صادق فيه فاذا

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها

العلم النقيض المتقيد بالقبول على قول الكتابين والجموع على صحتها



انضاف ايضا من هو في تلك الدرجة انزاد اذ قوة  
 ويعد عما يخشى عليه من السهو وهذه الانواع  
 التي ذكرناها لا يحصل بصدق الخبر منها الا للعالم  
 بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطلاع  
 على العلل وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق الخبر  
 لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم  
 للمتبحر المذكور ومحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها  
 ان الاول مختص بالصحيحين والثاني بما له طرق متعددة  
 والثالث بما رواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في  
 حديث واحد فلا يبعد ح القطع بصدق قدم الغراء  
 اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع الذي  
 يدور الاسناد عليه ويرجع اليه ولو تعدد الطريق  
 اليه وهو طرقه الذي فيه الصحابي او لا يكون كذلك  
 يكون

هذا هو الصحيح  
 وهو الذي لا يرد عليه  
 وهو الذي لا يرد عليه

لا يكون التفرّد في اثباته كان يرويه عن الصحابي اكثر من  
 ثم يفرّد بروايته منهم شخص واحد فالاول الفردي المطلق  
 كحديث النبي عن بيع الولاء وعن هبته تفرّد به عبد الله  
 بن دينار عن ابن عمر وقد تفرّد به راو آخر عن ذلك  
 المتفرّد كحديث شعيب تفرّد به ابو صالح عن ابي هريرة  
 وتفرّد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد مر  
 التفرّد في جميع روايته او اكثرهم وفي مسند النزار  
 والمعم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني  
 الفردي النسبي سمي نسبيا لكون التفرّد فيه حصل بان  
 لي شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا  
 ويقل اطلاق الفردي عليه لان الفردي والغريب مترادفان  
 لغته واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غابوا  
 من حيث كثرة الاستعمال وقلته والفردي اكثر ما  
 يطلق الغريب في رواية الفرد النسبي

قال في تفرّد ابن خزيمة الغريب كحديث النضر بن الربيع  
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

هذا هو الصحيح  
 وهو الذي لا يرد عليه  
 وهو الذي لا يرد عليه



على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد  
 النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسم عليهما واما  
 من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون <sup>فريق</sup>  
 في المطلق والنسبي ففرد به فلان او غريب به فلان  
 من هذا اختلا فهم في النقطع والمرسل هل هما متغا  
 اولا فالتحديث على التغايب لكنه عند اطلاق الاسم  
 واما عند ارادة استعمال الفعل المشتق فيستعملون  
 فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسل  
 او منقطعاً ومن ثم اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ  
 مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين انهم لا يفرقون  
 بين المرسل والمنقطع وليس لما حرمناه وقل من نسب على  
 التثنية في ذلك الفرق والله تعالى اعلم وخبر الاحاد

ينقل عدل تام الضبط متصل السند غير معطل ولا شاذ  
 هو

المنقطع هو الذي ينفصل  
 التام هو الذي لا ينفصل  
 المرسل هو الذي لا ينفصل  
 الكسر هو الذي لا ينفصل  
 التام هو الذي لا ينفصل

هو الصحيح لذاته وهذا هو تقسيم القبول الى اربعة اقسام  
 لانه اما ان يشتمل من صفات القبول على اعلاها ولا  
 الاو هو الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر <sup>للك</sup>  
 القصور ككثر الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته  
 وحديث لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قسمة  
 ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن  
 لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو مرتبة  
 والمراد بالعدل من له ملكة محتملة على ملازمة التقوى  
 والروية والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة  
 شريك او فسق او بدعة والضبط ضبط صدر  
 وهو ان يثبت ما سمع بحديث يتمكن من استحضار  
 متى شاء وضبط كتاب وهو صيانت له من مندرج  
 فيه وصححه الي ان يودي منه وقيد بالتمام اشارة الى

هذا هو الصحيح لذاته  
 هذا هو الصحيح لذاته  
 هذا هو الصحيح لذاته

هذا هو الصحيح لذاته  
 هذا هو الصحيح لذاته  
 هذا هو الصحيح لذاته



الرتبة العليا في ذلك والمتصل ما سلم اسنادا من سقط  
 بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه  
 والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علته و  
 اصطلاحا ما فيه علته خفية قاذجة والساد لغة  
 المتفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو التوقف  
 ارجح منه وله تفسير آخر سياقي قوله وخبر الاحا  
 كالجنس وبأبي القيود كالفصل وقوله ينقل عدل  
 احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو لسمي يتوسط  
 بين المبتدأ والخبر يؤذن بان ما بعده خبر عما قبله  
 وليس ينبغي له وقوله لذاته يخرج ما يسمي صحيحا  
 بامر خارج عنه كما تقدم ويتفاوت مرتبة اي الصحيح  
 بحسب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للتصحيح في  
 القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه

مدار

الصفات المتفاوتة

المراد بالاحا  
 ما هو المتفرد  
 من الراوي  
 من هو التوقف  
 الاحتراز عما ينقله غير العدل  
 قوله هو لسمي يتوسط  
 بين المبتدأ والخبر  
 يؤذن بان ما بعده خبر عما قبله  
 وليس ينبغي له  
 وقوله لذاته يخرج ما يسمي صحيحا  
 بامر خارج عنه كما تقدم  
 ويتفاوت مرتبة اي الصحيح  
 بحسب تفاوت هذه الاوصاف  
 المقتضية للتصحيح في  
 القوة فانها لما كانت مفيدة  
 لغلبة الظن الذي عليه

مدار الصحة اقتضت ان تكون لها درجات بعضها  
 فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان ذلك  
 فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدد والرتبة  
 وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان اصح  
 مما دونه من الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه  
 بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالله هري عن سالم  
 بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكثير بن سين عن  
 عبيدة بن عمرو عن علي وكابر اهيم النخعي عن علقمة  
 عن ابن مسعود ودونها في الرتبة كرواية بن زيد  
 عبد الله بن ابي بريدة عن ابيه عن جده ابي موسى  
 كحاد بن سلمة عن ثابت عن انس ودونها في الرتبة  
 كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلامة  
 عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع يشتملهم اسم

المراد بالاحا  
 ما هو المتفرد  
 من الراوي  
 من هو التوقف  
 الاحتراز عما ينقله غير العدل  
 قوله هو لسمي يتوسط  
 بين المبتدأ والخبر  
 يؤذن بان ما بعده خبر عما قبله  
 وليس ينبغي له  
 وقوله لذاته يخرج ما يسمي صحيحا  
 بامر خارج عنه كما تقدم  
 ويتفاوت مرتبة اي الصحيح  
 بحسب تفاوت هذه الاوصاف  
 المقتضية للتصحيح في  
 القوة فانها لما كانت مفيدة  
 لغلبة الظن الذي عليه



العدالة والضبط الا ان اهل مرتبة الاولى فيهم من  
الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على الرواية  
التي تليها وفي الرواية التي تليها من قوة الضبط ما  
يقتضي تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية  
من بعد ما يتفرد به حسن المجاهد بن اسحاق عن عامر  
بن عمر بن قتادة عن جابر وعمر بن شعيب عن ابيه عن  
جده وقس على هذه المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى  
هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد  
والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم ليستغنى  
من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك امر حجة على  
ما لم يلقوه ولم يتحقق بهذا التفاضل ما اتفق الشيوخ  
على تخرجه بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد  
به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لا اتفاق العلماء  
تعليل للاتفاق بهذا  
بوجودها

بما هو في المتن  
لا يجوز ان يكون

المراد من هذه الرواية  
انها هي التي

المراد من هذه الرواية  
انها هي التي

المراد من هذه الرواية  
انها هي التي

بعدهما على تلقى كتابهما بالقبول واختلاف بعضهم  
في ايها ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحجة مالم  
يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة  
ولم يوجد عن احد التصریح بنقضه وانما نقل عن ابي  
علي النيسابوري انه قال ما تحت اديم السماء اصح  
من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخاري  
لاننا نأثني وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذ  
المتن انما هو ما يقتضيه صيغة افعل من زيادة  
صحة في كتاب يشارك كتاب مسلم في الصحة مما يشكك  
في زيادة عليه ولم تنف المساواة وكذلك ما نقل عن  
بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري  
فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والتميز  
ولم يقع احد منهم بان ذلك يرجع الى الاصح ولو لم يقع  
افصحوا به لرد عليهم بشاهد الوجود فالصفتان  
التي يدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها  
كتاب مسلم واسد وشرطه فيها اقوى واشد اما  
رجحانه من حيث الاتصال فلا اشتراطه ان الراي

المراد من هذه الرواية  
انها هي التي

بما هو في المتن  
لا يجوز ان يكون







لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على  
 الحديث الذي خرج به البخاري اذ كان فردا مطلقا  
 كما لو كان الحديث الذي لم يخرج به من تجميعه  
 يكونها مع الاسناد يد كما لك عن نافع عن ابن عمر  
 يقدم على ما تقدم به احد هما مثلا لا سيما اذ كان في  
 اسناده من فيه مقال فان خفي الضبط اي قل  
 خف القوم خفوا فقلوا والمراد ومنه نقية الشروط  
 المتقدم في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج  
 وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتناء بخوجده  
 المستورا اذ تعددت طرقه وخرج باشتراط الاوصاف  
 الضعيف وهذا القسم من مشاركي للصحيح في الاحتجاج  
 به ان كان دونه ومثابه له في انقسامه الى مراتب  
 بعضها فوق بعض وبتكررت طرقه يصح وانما يحكم له  
 بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعه  
 تجبر القدر الذي قصر به ضبطه او الحسن عن راي  
 الصحيح ومن ثم يطلق الصحة على الاسناد الذي يكون  
 حسنا لذاته لو تفرد اذ اتعددت وهذا حيث يفرد  
 الاسناد الذي يكون حسنا لذاته

فان الحديث لا يترفع  
 وتعد طرقه من حيث  
 قبوله هو الحسن  
 الحسن والضعيف  
 تحصيل ثبوت الطرق  
 الصحيح ظاهر العدم وراوي  
 مستور العدم

بأق ٢  
 الحسن ٣

ان بعد كان مستورا  
 ظهر له طرق اخرى  
 التي منها الطرق او طرق  
 لا اعلى منه

وهو

الوصف

فان جمعا اي الصحيح والحسن في وصف حديث واحد كقول  
 الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فلا تردد الحاصل  
 المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او  
 فتر عنها وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الروايات  
 وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال  
 الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات ذلك  
 القصور وتفسيره وحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في  
 ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال  
 فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم وصحيح باعتبار وصفه  
 عند قوم وغاية ما فيه انه يحذف منه حرف التردد  
 لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف  
 العطف من الذي يعدد على هذا اما قيل حسن صحيح دون  
 ما قيل فيه صحيح لان الحزم اقوى فيه من التردد وهذا  
 من حيث التفرد والا اي واذا لم يحصل التفرد فاطلاق  
 الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين  
 احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما قيل حسن  
 صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذ كان فردا لان  
 قديره لانه لو لم يكن فردا لكان مشهورا

الوصف  
 الترمذي وغيره  
 المجتهد في الناقل  
 فتر عنها وهذا  
 وعرف بهذا جواب  
 الحسن قاصر عن  
 القصور وتفسيره  
 ناقله اقتضى  
 فيه حسن باعتبار  
 عند قوم وغاية  
 لان حقه ان يقول  
 العطف من الذي  
 ما قيل فيه صحيح  
 من حيث التفرد  
 الوصفين معا على  
 احدهما صحيح  
 صحيح فوق ما  
 قديره لانه لو لم  
 قديره لانه لو لم



اعلم ان علم الحديث موضوع ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن جحد انه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد علمه يعرف به اقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافعاله والحوادث وغاياته هو الفوز بعادة الدار  
كذا في اول شرح النجاشي في العدة الكرماني ١٢

لان كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان  
شهر الحسن ان يروى من غير وجه فكيف يقول بعض  
الاحاديث حسن غريب لا يعرف الا من هذا الوجه  
فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما  
عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول  
عنه علم الحديث في تعليم فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في جميع  
الاحاديث حسن في بعضا صحيح وفي بعضها غريب  
المعظم الحديث في بعضا صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب  
الحاكم في المستدرک للحاكم في بعضا صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب  
عليه جميع الحديث في بعضا صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب  
ما كان تحت ضبطه في بعضا صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب  
حديث متناوئنا في بعضا صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب  
لمكان تحت ضبطه في بعضا صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب  
حديث متناوئنا في بعضا صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب  
بشرط حفظه

الغريب

او غريب فقط فانه ترك ذلك استغناء لشهرته عند  
اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن  
فقط اما الغرض واما لانه اصطلاح جديد ولذلك  
قيده عندنا ولم ينسب الي اهل الحديث كما فعل الخطا  
ويجهد التقريبي يندفع كثير من الابواب التي طال  
البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها فقلنا الحمد  
على ما اهتم واعلم وزيادة راويها اي الصحيح  
مقبولة ما لم تقع منافية لروايتها من هو او في  
من لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون  
لا تاتي فيها وبين روايتها من لم يذكرها فقلنا  
مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يفرده  
الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون متناوئة  
بحيث يلزم من قبولها رد الاخرى فهذه هي التي  
تقع الترجيح بينها وبين معارضتها فيقبل الراجح  
ويرد المرجوح واشتهر عن جمع من العلماء القول  
بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا تاتي ذلك  
على طريق المحذنين الذين ليس شرطون في الصحيح  
فلا يقع الترجيح بينها وبين



لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقات من  
هو ائق منه والعجب من اغفل ذلك منهم مع اعترافهم  
بما شواطئ انتفاء الشذوذ في حديث الصحيح وكذا الحسن  
واليقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن  
ويحيى القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن  
المدني والبخاري وابي نعيم الرازي وابي حاتم والنسائي  
والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة  
وغيرها ولا تعرف عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة  
واجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية القول بقبول  
زيادة الثقة مع ان نص الشافعي رح يدل على ذلك فانه  
قال في اثناء كلامه على ما يعتبر حال الراوي في الضبط ما  
ويكون الراوي اذا شرك احد من الحفاظ لم يخالفه فان  
خالفه فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة  
مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت اضرب ذلك بحديثه  
انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه  
انريد اضرب ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل  
عنده لا يلزم قبولها مطلقاً وانما تقبل من الحفاظ فانه

اعني

اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث  
من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي حديث  
دليلاً على صحته لانه يدل على تحريه وجعل ما عد ذلك  
بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة

لم تكن مخرجة بحديث صاحبها والله تعالى اعلم فان خولف الراوي  
اي الراوي بارجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك  
من وجوه الترجيح فارجح يقال له الحفوظ ومقابلته

وهو المرجوح يقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذي  
والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عسبة عن عمر بن  
دينار عن عوسجة عن ابن عباس ان رجلاً توفي على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً  
الا مولى هو اعتقه الحديث وتابع ابن عسبة على وصلة  
ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن ابن عباس

الحفوظ حديث ابن عسبة انتهى كلامه حماد بن زيد  
من اهل العدالة والضبط ومع ذلك مرجح ابو حاتم مرويه  
من هو اكثر عدد امه وعرف من هذا التقرير ان الشاذ

الراوي بارجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من وجوه الترجيح فارجح يقال له الحفوظ ومقابلته

الحديث

الحديث

الحديث



ما رواه المصنف في كتابه...

ما رواه المصنف مخالفاً لما هو اولى منه وهذا هو المقدم في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابلته يقال له المنكر مثله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحاق عن العيص بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابي اسحاق موقوفاً وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه لان بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة واقتراحاً في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما وما تقدم ذكره من الفرد النسبي ان وجد بعد طعن كونه فرداً فاقدره غيره الضيف هو المتابع بكسر الهمزة والمباينة على مراتب ان للراوي نفسه فهي التامة وان حصلت لشخصه فمن فوقه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية فان قلت لم قيد الفرد بالنسبة مع ان المتابع بهذا المعنى يوجد للفرد المطلق انتهى فانه ان كان الراوي مثلاً عن غيره فظن ان قوله شاذاً عن ذلك الصحابي فهو المتابع وان كان عن غيره فليس هو المتابع بل هو غيره من غير ذلك يعلم بناء على الاصطلاح فانه كان في اصطلاحهم مخصوص بالفرد النسبي لا عام

بن حبيب وهو اخو حمزة م

بسنده م اي حبيب

كانه لم يرد في غيره من الكتب المتعارفة بل اورد في الضيف وهو ضعف واقتراحاً في وجهه والوجه الثاني منها المتابعة كما لا يخفى عن

فان قلت لم قيد الفرد بالنسبة مع ان المتابع بهذا المعنى يوجد للفرد المطلق انتهى فانه ان كان الراوي مثلاً عن غيره فظن ان قوله شاذاً عن ذلك الصحابي فهو المتابع وان كان عن غيره فليس هو المتابع بل هو غيره من غير ذلك يعلم بناء على الاصطلاح فانه كان في اصطلاحهم مخصوص بالفرد النسبي لا عام

ما رواه المصنف في كتابه...

مثال التامة ما رواه الشافعي في الامم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرين يوماً فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا غمته عليكم فأكملوا العدة ثلثين فهذا الحد بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعده في غير ابيه لان اصحاب مالك مرووه عنه بهذا الاسناد وبلغه فان غمته عليكم فأكملوا العدة ثلثين وهذا الحد بهذا اللفظ ظن للشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسleme الفعني وكذلك اخرج البخاري عنه عن مالك هذا الحديث تامة وجد ناله متابعه قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فأكملوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدره وثلثين ولا يقتصر في هذه المبتات سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لوجاه بالمعنى لكفي لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك

لما قلنا في الامم...

لما قلنا في الامم...

لما قلنا في الامم...

لما قلنا في الامم...

لما قلنا في الامم...

لما قلنا في الامم...



الصحابي وان وجدت متن يروي من حديث صحابي  
 فيظهر في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط فهو الشاهد و  
 مثله في الحديث الذي قد مناه ما رواه النسائي من  
 رواية محمد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
 عليه وسلم قد ذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
 سواء فهذا اللفظ والمعنى واما بالمعنى فهو ما رواه البخاري  
 من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان عمم  
 عدة شعبان تثنى وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ  
 سواء كان من روايته ذلك الصحابي ام لا والشاهد  
 بما حصل بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد  
 وبالعكس والامر فيه سهل اعلم ان تتبع الطرق لجمع  
 والسانيد والاجزاء لذلك الحديث الذي نطق انه  
 الصلاح معرفت الاعتبار والمتابعات والشيء اهد  
 قد يوهم ان الاعتبار قسم لهما وليس كذلك بل هو  
 هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام القبول  
 تحصل فائدة تقسيم باعتبار مراتبه عند المعارضة

القبول

وهو الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

القبول

ثم القبول ينقسم ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه  
 ان سلم من المعارضة اي لم يات خبر تضاده فهو الحكم  
 وامثلة كثيرة وان عورض فلا يخلو اما ان يكون معار  
 مقبولا امثله او يكون مردودا فالثاني لا اثر له لان القوي  
 لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة مثله  
 فلا يخلو اما ان يكون الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او  
 لا فان امكن الجمع فهو النوع المسمى بمختلف الحديث ومثل  
 ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث  
 من المجزوم فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح  
 فظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه  
 الامراض لا تعدي بطبيعتها لكن الله تعالى جعل مخالطة  
 المريض لها للصحح سببا لا يعد انه مرضه ثم قد يختلف  
 ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما  
 ابن الصلاح تبع الفيرة والاولى في الجمع بينهما ان يقال  
 ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باق على عموم  
 وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدي شيئا وشيئا  
 قوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بان العين لا تدر

كلامه على

القبول

القبول

القبول



الاولى من الثانية في ترجيحها  
والثانية من الاولى في ترجيحها  
والثالثة من الثانية في ترجيحها  
والرابعة من الثالثة في ترجيحها  
والخامسة من الرابعة في ترجيحها  
والسادسة من الخامسة في ترجيحها  
والسابعة من السادسة في ترجيحها  
والثامنة من السابعة في ترجيحها  
والتاسعة من الثامنة في ترجيحها  
والعاشرة من التاسعة في ترجيحها

يكون في الابل الصحيحة فيما الطها فخر حيث رد عليه  
فمن اعدى الاول يعني ان الله تعالى ابتداء ذلك في  
الثاني كما ابتداء في الاول واما الامر بالفرا من الجزو  
من باب سيد الذي رابع لئلا يتفق الشخص الذي يخاطب  
شيئ من ذلك فقد بين الله تعالى ابتداء الابل العدو  
للمنفية فيظن ان ذلك بسبب مخالطة معتقد صحة  
العدوى فيقع في الحرج فامر بحجب حسما للمادة وقد اورد  
في هذا النوع الامام الشافعي كتاب اختلاف الحديث  
لكن لم يقصد استيعابه وصنف بعده فيدر ابن قتيبة  
الطحاوي وغيرهما وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما لغير  
الناسخ او لان عرف وثبت المتأخر به او باصرح  
منه فهو النسخ والآخر المنسوخ والنسخ مرفوع فعلق  
حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ مالم  
على الرفع المذكور وتسمه ناسخا مجاز لان النسخ في  
الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بامور اصرحها  
ما ورد في النص كحديث بن يدة في صحيح مسلم كنت  
هيكلم عن زيارة القبور الا فرؤوها فافانها تذكرا  
الان لا يتركها الا بالضرورة

فالتبرج بصفات الرواة وكثرتم في ضمن وجها في انواع التبرج  
في الامام ابو بكر الخافعي في كتابه النسخ والمنسوخ  
الاولى من الثانية في ترجيحها  
والثانية من الاولى في ترجيحها  
والثالثة من الثانية في ترجيحها  
والرابعة من الثالثة في ترجيحها  
والخامسة من الرابعة في ترجيحها  
والسادسة من الخامسة في ترجيحها  
والسابعة من السادسة في ترجيحها  
والثامنة من السابعة في ترجيحها  
والتاسعة من الثامنة في ترجيحها  
والعاشرة من التاسعة في ترجيحها

الاشارة ومنها ما حرم الصحابي بانه متأخر كقول جابر كان  
آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك  
الوضوء مما مشتهر بالناس اخرج صاحب السنن و  
منها ما يعرف بالناسخ وهو كثير وليس منها ما بين والمسلم والاطلاق لا يقع على  
الصحابي المتأخر في الاسلام معارضه المتقدم عليه الاحتمال اذ ليس بالتفصيل اسمها  
ان يكون سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور  
او مثله فاسر سبله لكن ان وقع التصريح بسماعه له من  
النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي ان يكون ناسخا بشرط  
ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل  
اسلامه واما الاجماع فليس بناسخ بل يدل على ذلك  
وان لم يعرف الناسخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما  
على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاشارة  
اولا فان امكن الترجيح تعين المصير اليه والا فلا فصار  
ما ظاهرة التعارض واقعا على هذه الترتيبات  
امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجح ان تعين  
ثم التوقف عن العمل باحد الحديثين والتعيين اولى بالتوقف  
من التعيين بالتساقط لان خفاء ترجيح احدهما على



الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة التي اشتهر مع احتمال  
 ان يظهر غيره ما خفي عليه ثم الردود وموجب الردود  
 اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في راو او على  
 اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون الامر خرج  
 الى ديانة الراوي او الى ضبطه فالسقط اما ان يكون  
 من مبادئ السند من مصنف او من آخرة اي الاسناد  
 بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان السند  
 واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل التي ذكره عموم  
 خصوص من فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط  
 منه اثنان فصاعد اجتماع مع بعض صور المعلق  
 ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المصنف من  
 مبادئ السند فتفرق منه اذا هو اعم من ذلك  
 ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان يحذف  
 الاصحاحي او الا التابعي والصحاحي معا ومنها ان يحذف  
 من حدته ويصنفه الى من فوقه فان كان من فوقه  
 شيخا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليفا  
 او لا

سقط بالتوكيد  
 ما سقط من السند

وهو من ان ينفرد  
 الراوي بمسألة

او لا والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنسبة او لا  
 ان فاعل ذلك مدلس قضى به والا فتعلق وانما ذكر  
 التعليق في قسم الردود للجعل بحال المحذوف وقد  
 بصحة ان عرف بان محيى من وجه اخر فان قال  
 جميع من احذفه ثقات خالف مسألة التعديل للاهم  
 وعند الجمهور لا يقبل حتى يستبين ان قال ابن الصلاح  
 في وقع المحذف في كتاب الترمذي حجة كالتجاري فيما  
 في الجزم دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف  
 من الاغراض وما الي فيه الجزم فنية مقال وقد  
 تحت امثلة ذلك في التلث على ابن الصلاح والناو  
 هو اسقط من آخرة من بعد التابعي هو المرسل وصحة  
 ان يقول التابعي سواء كان صغيرا او كبيرا قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل محض  
 كذا او يخوف لك وانما ذكر في قسم الردود للجعل بحال  
 المحذوف لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون  
 تابعيا وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان  
 يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل ان يكون حمل عن صحابي

مستقرا  
 مستقرا  
 مستقرا



يحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود  
 الاحتمال السابق ويتعدد واما بالتجوز العقل فالي  
 ما لا نهاية له واما بالاستقراء فالي سنة او سبعة و  
 اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض الثقات  
 فان عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فليس  
 فذهب جمهور المحدثين الى التوقف لبقاء الاحتمال  
 وهو احد قولي احمد وثانيهما وهو قول المالكية  
 والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان  
 يحد من وجه آخر يبين الطريق الاولى مستند  
 او مرسل التجميع احتمال كون المحدث وف ثقة في  
 نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي من الخنفية ابو الوليد  
 البايجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقة  
 وغيرهم لا يقبل مرسل اتفاقا والقسم الثالث من الام  
 السقط من الاسناد ان كان باثنين فصاعدا مع التوا  
 فهو المعضل والافان كان السقط باثنين متواليين  
 في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد  
 او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي ثم ان السقط

من الاسناد

من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفة  
 كون الراوي مثالا لم يعاصر من روي عنه او يكون خفيا  
 فلا يدرك الا الائمة المذاق المطلاعون على طرق الحد  
 وعلى الاسانيد فالاول وهو الواضح يدرك لعدم اللام  
 بين الراوي وشيخه بكونه لم يدرك عصره او ادركه  
 لكن لم يجتمعا وليست له منه احاطة ولا وجادة ومن  
 خرج الى الخارج لتضمنه خبر مواليه الرواة و  
 وفاته واولقات طلبهم وان حالهم وقد اخرج  
 افواه عن الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كد  
 مناهم والقسم الثاني وهو الخفي المدلس بفتح اللام  
 يعني بذلك كون الراوي لم يسم من محدثه واهم سما  
 الحديث من لم يجد ثبوت اشتقاقه من الدلس بالتحري  
 وهو اختلاط الظلام لسمي بذلك لاشتراكهما في  
 الخفاء ويورد المدلس بصيغة من صنع يحتمل وقوع  
 اللقي بين المدلس ومن اسند عنه كعب وكذا قال  
 ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذا و  
 حكم من ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل  
 خبره

الوجه في صدور بعض الرواة ان يفتي كتاب  
 في تاريخهم واولقات طلبهم وان حالهم وقد اخرج  
 افواه عن الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كد  
 مناهم والقسم الثاني وهو الخفي المدلس بفتح اللام  
 يعني بذلك كون الراوي لم يسم من محدثه واهم سما  
 الحديث من لم يجد ثبوت اشتقاقه من الدلس بالتحري  
 وهو اختلاط الظلام لسمي بذلك لاشتراكهما في  
 الخفاء ويورد المدلس بصيغة من صنع يحتمل وقوع  
 اللقي بين المدلس ومن اسند عنه كعب وكذا قال  
 ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذا و  
 حكم من ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل  
 خبره

الاداء







او غفلته عن الاتقان او فسقه بالفعل او القول مما لم  
يبلغ الكفر وبينه وبين الاول عموم وخصوص مطلقا  
وانما افراد الاول لكون القدر <sup>بما</sup> اشد في هذا الفن  
واما الفسق بالمعتقد فسياتي بيانه او هو ثاب يروي  
على سبيل التوهم او مخالفة اي للثقات او جهالة  
بان لا يعرف فيه تعديل ولا يخرج مفعول او بدعي عنه  
وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن  
صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة او سوء  
حفظه وهي عبارة ان لا يكون غلطه اقل من اصله  
فالقسم الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث  
النبوي هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بغير  
الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب  
لكن لا اهل العلم بالحدث بملكته قوية يمينون بها  
وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه قاسدا  
ثاقبا وفهم قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك  
متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قل ابن  
دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذا

في ذلك

في ذلك الاقرار انتهى وفهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك  
الاقرار اصلا وليس ذلك من اذنه وانما في القطع بذلك  
ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغا  
وهو هناك كذلك ولو لا ذلك لما ساء مثل المقرها  
ولا رجم المعتزف بالانها الاحتمال ان يكونا كاذبين فيما  
اعترف به ومن القرائن التي يدرك بها الموضوع ما  
يؤخذ من حال الراوي كما وقع لما مودع بن احمد  
لما ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن سمع من ابي  
هريرة او لا فساق في الجبال اسناد الى النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وما وقع  
لعيث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجد  
يلعب بالحمام فساق في الحال اسناد الى النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في نضل او خفا  
حافر او جناح فراك في الحديث او جناح فعر  
المهدي انه كذب لاجله فامر بنج الحمام ومنهما ما  
يؤخذ من حال المروي كان يكون مناقضا لنص  
القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح



العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك النابيل ثم المروي  
 تارة يختار الواضع وتارة يأخذ من كلام غيره كبعض  
 السلف الصالح أو قدماء الحكماء والاسرار السليبات أو  
 يأخذ حديثا ضعيفا الإسناد فيركب له أسنادا  
 صحيحا المزيج والمامل للواضع على الوضع إما عدم  
 الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كبعض المتعبدية  
 أو فرط العصبية كبعض المقلدين واتباع هوى بعض  
 الرؤساء أو الأغراب بقصد الاشتهاى وكل ذلك  
 حرام بإجماع من يعتد به إلا أن بعض الكرامية وبعض  
 المتصوفة نقل عنهم إباحة الوضع في التزغيب والتزيين  
 وهو خطأ من فاعله نشاء عن جهل لأن التزغيب  
 الترهيب من جملة الأحكام الشرعية وانفقوا على أن  
 تعد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 الكبائر وبالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعد الكذب على  
 النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا على تحريم رواية الوضع  
 الإقرار وتأييدانه لقوله صلى الله عليه وسلم من جحد  
 عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين

مسند  
 من لا يصدق على ما رواه  
 من لا يصدق على ما رواه

مسلم والقسم الثاني من اقسام المردود وهو ما يسلب  
 نعمة الراوي بالكذب المتروك والثالث المنكر على رأي  
 من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع والخامس  
 من فتن فحش غلظه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحش  
 منكر ثم الوهم وهو القسم السادس وإنما افصح به لطلوع  
 الفصل أن اطلع عليه أي على الوهم بالقرآن الدالة على  
 على وهم رواية من فسرسل أو منقطع أو ادخال جحد  
 في حديث أو نحوه ذلك من الأشياء القاذبة ويحصل  
 معرفت ذلك بكثرة التبع وجمع الطرق فهذا هو المعلن  
 وهو أغصن أنواع علوم الحديث وإدقها ولا يقوم  
 إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا و  
 معرفة تامه بمراتب الرواة ومملكة قوية بالأسانيد  
 والمتون ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا  
 الشأن كعلي بن المدني وأحمد بن حنبل والبخاري و  
 يعقوب بن شيبة وأبي حاتم الرازي وأبي نعيم  
 والدارقطني وقد يقتصر عبارة المعلن عن إقامة الحجة  
 على دعواه كالصبر في نقد الدينار والدرهم ثم الحجة

من لا يصدق على ما رواه  
 من لا يصدق على ما رواه  
 من لا يصدق على ما رواه

من لا يصدق على ما رواه  
 من لا يصدق على ما رواه







كحبيب وحبيب ومعرفت هذا النوع مهمة وقد  
فيه العسكري والدارقطني وغيرها والكثير ما يقع في المتن **ابو احمد**  
وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا يجوز تعدد  
تغير صورة المتن مطلقا ولا يجوز الاختصار منه  
ولا ابدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف للدلالة  
بدل لولات الالفاظ وبما يحتمل المعاني على الصحيح في  
المسئتين اما اختصار الحديث فالاكثر من علم  
جوازها بشرط ان يكون الذي يختصره عالما لان  
لا ينقص الا ما لا تعلق له بما يتبين بحيث يختلف  
الدلالة ولا يحتمل البيان حتى يكون المذكور المحذور  
بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف  
المجاهل فانه قد ينقص ماله تعلق كترك الاستثناء  
واما الرواية بالمعنى فالحلاف فيها شهيد والاكثر على  
الجواز ايضا ومن اقوى تحريم الاجماع على جواز شرح  
الشرعية للعجبة بلسانهم للعارف به فاذا جاز  
الابدال بلفظة اخرى فجوازها بلفظة العربية اولى وقيل  
انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل انما يجوز

لان الترادف لها هو  
فالمفردات دون المركبات

احد الروايات وانما هو حق لا تعلم شمالة ما تنفق بمسألة كافي  
في الصحيحين او ان كانت المخالفة بن زيادة او في اثناء  
الاسناد ومن لم يروها اتقن ممن زادها فهذا المذهب  
في متصل الاسانيد بشرط ان يقع التصريح بالسماع في  
موضع الزيادة والافقي كان معناه مثل تحت الزيادة  
او ان كانت المخالفة بايدي الراوي والامرج لا حد  
الروايتين على الاخرى فهذا هو المضطرب وهو يقع  
في الاسانيد غالباً وقد يقع في المتن لكن قل ان يحكم الحد  
على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن  
دون الاسناد وقد يقع الابدال عند المتن بزيادة اختيارا  
حفظه امتحانا من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي و  
بشرط ان لا يستر عليه بل ينتهي بانتهاء الحجة  
فلو وقع الابدال عمدا لمصلحة مطلوبة بل للاغراب  
فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من الملقن  
او المعلن او ان كانت المخالفة بتغيير حرف او حرف  
مع بقاء صورة الخط في السياق فان كان ذلك بالنسبة  
الى المتن فليس هو المصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فالمراد  
بالمصحف هو العوام بمرامهم بالاداء الجيم تحفة يحيى بن  
فقال من ازالوا الحاء والهمزة في المتن فليس هو المصحف







لم يرو عنه الا واحد ولو سمي فهو مسلم والحسن بن  
سفيان وغيرهما اول اسم الراوي اختصارا من الراوي  
عنه كقوله اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم  
او ابن فلان ويستدل على معرفته اسم المجهول يورده  
عن طريق اخري مسمى وصنفوا فيه المجهول ولا يقبل حد  
المجهول ما لم يسم لان شرط قبول الخبر عند الترمذي او غيره  
من ائمتهم اسم لا يعرف عنه فكيف عند الترمذي وكذا لا  
يقبل خبره لو ائتم بلفظ التعديل كان يقول الراوي عنه  
اخبرني الثقة لانه قد يكون الثقة عنده مجروحا عند  
غيره وهذا اعلى الاصح في المسئلة وهذه النكتة لم يقبل  
المرسل لو ان سئل العدل جاز ما نه لهذا الاحتمال بعينه  
وقيل يقبل بمسكا بالظاهر اذ المخرج على خلاف الاصل  
وقيل ان كان القابل عالما اخرجه ذلك في حق من هو  
في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث  
الله الموفق فان سمي الراوي وانفرد به او واحد بالرواية  
عنه فهو مجهول العين كالمجهول فلا يقبل حد منه الا ان  
يؤتقده غير من يتفرد عنه على الاصح وكذا من يتفرد اذا  
كان

كان متاهلا لذلك او ان يروي عنه اثنان فصاعدا ولم  
يؤتق فجهول الحال وهو المستور وقد قيل روايته عجا  
بغير قيد ورواها الجمهور والتحقيق ان روايته المستور  
ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بوجهها ولا  
يقبل لها بل يقال هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم  
به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح  
مخرج غير مفسر ثم البدعة وهي السبب التاسع من  
اسباب الطعن في الراوي وهي اما ان يكون مكفرا  
كان يعتقده ما يستلزم الكفر او مفسق فالاول لا يقبل  
صاحبها الجمهور وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان  
لا يعتقده حل الكذب لنصرة مقالة قبل والتحقيق انه  
لا يورد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي ان مخا فيها  
مبتدعة وقد تباع فمكفر مخا فيها فلو اخذ ذلك  
على الاطلاق لا يستلزم تكفير جميع الطوائف فالاعتقاد  
للكفر الذي تورد روايته من انكر امر امتواترا  
من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا ان  
اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم  
الى ائمتهم

اراجع صاحبها كما في

او لا

كان



ذلك ضبط لما يروى به مع ورعه وتقوية فلا مانع من  
 قبوله والثاني وهو لا يقتضيه بدعيه الكافي أصلاً وقد  
 اختلف أيضاً في قبوله ورده فقبل بوجه مطلقاً وهو يقيد  
 وأكثر ما علل به أن في الرواية عنه ترويضاً لا مراً وتنبهاً  
 بذكره وعلى هذا ينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء  
 يشترك فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقاً إلا إذا اعتقد  
 حل الكذب كما تقدم وقيل يقبل ما لم يكن داعية إلى بدعيه  
 لأن تبيين بدعيه قد يحمله على خريف الرواية وسبقها  
 على ما يقتضيه مذهبه وهذا في الأصح وأغرب ابن خنبل  
 فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية إلا أن يروى ما  
 يقوي بدعيه فيرد على المذهب المختار وبصرح الحافظ أبو  
 إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود  
 والنسائي في كتابه معرفت الرجال فقال في وصف الرواة  
 ومنهم من أبلغ عن الحق أي عن السنة صادق اللهي فليس  
 فيه حيلة إلا أن يوجد من حديثه ما لا يكون مستلزماً  
 إذا لم يقويه بدعيه انتهى وما قاله متجمل لأن العلة التي لها  
 يرد حديث الداعية وأردته فيما إذا كان ظاهر الرواية

ولاني

يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية والله أعلم  
 سوء الحفظ وهو السبب العاشر من أسباب الطعن  
 والمراد به من لم يرجح جانب أصابته على جانب خطائه  
 وهو على قسمين أن كان لازماً للراوي في جميع حالاته  
 فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث أو أن كان سوء  
 الحفظ طارئاً على الراوي إما لكبره أو لذهاب بصره أو  
 لاحتراق قلبه أو عجزها بان كان يعتمد خافرج إلى  
 حفظه فساء وهذا هو المختلط والحكم فيه أن ما حدث  
 قبل الاختلاط إذا تمزق قبل وأذا لم يتمزق توقف فيه وكذا  
 من اشتبه الأمر فيه وأما يعرف ذلك باعتبار الأخذين  
 عنه متى توبع السوء الحفظ بمعتبر كان يكون فوقه أو  
 مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لا يتميز والمستور  
 الأسناد المرسل وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف  
 منه صار حديثهم حسناً لا ذائلاً بل وصفه بذلك  
 باعتبار المجموع من المتابع والمتابع لأن كل واحد  
 احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد  
 فاذا اجاعت من المعبرين رواية موافقة لأحدهم

بما يقتضيه الكافي  
 كما لا يخفى من هذا لا ينبغي أن  
 مطلقاً فصح قوله بأن كان

بما يقتضيه الكافي  
 كما لا يخفى من هذا لا ينبغي أن  
 مطلقاً فصح قوله بأن كان

بما يقتضيه الكافي  
 كما لا يخفى من هذا لا ينبغي أن  
 مطلقاً فصح قوله بأن كان

بما يقتضيه الكافي  
 كما لا يخفى من هذا لا ينبغي أن  
 مطلقاً فصح قوله بأن كان



رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل  
على ان الحديث محفوظ فامرتني من درجة التوقف الى  
درجة القبول ومع ابريقائي الى درجة القبول فهو  
عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن اطلاق  
اسم الحسن عليه وقد انقض ما يتعلق بالميتين من حيث  
القبول والرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصلة الى  
المقين وهو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام و  
هو اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم ويقضي  
لفظه اما تصريحاً او حكماً ان المنقول بذلك الاسناد  
من قوله صلى الله عليه وسلم او من فعله او من تقريره  
مثال المرفوع من القول تصريحاً ان يقول الصحابي سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو او غيره  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وعن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال كذا او نحو ذلك ومثال المرفوع  
من الفعل تصريحاً ان يقول الصحابي رايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان

للمرسل

رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا او مثال المرفوع  
من التقرير تصريحاً ان يقول الصحابي فعلت انا بحضرة النبي  
صلى الله عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل فلان  
بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا او لا يذكر انكاره لك  
ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً ما نقول الصحابي  
الذي لم يأخذ عن الاسناد بليغات ما لا مجال للاحتياط  
فيها فانه لا يتعلق ببيان لغة او شرح غريب كالاجابة  
الامر بالمأصية من بداء الخلق واخبار الانبياء او  
الائمة كالملاحم والفتن واحوال يوم القيمة وكذا  
الاخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص وعقاب  
مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره  
بذلك يقتضي مجزاه وما لا مجال للاجتهاد فيه تقيقي  
موقفاً للقياس به ولا موقف للصحابة الا النبي صلى الله  
عليه وسلم او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلذا وقع  
الاجتزاء عن القسم الثاني واذا كان كذلك فله حكم ما  
لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع كما  
ما سمعته او عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً ما







بذلك الاستسنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول بعضهم  
 إذا كان مرفوعاً فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فجوابهم تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً  
 ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس من السنة إذا تروخ  
 البكر على الشيب أقام عندنا سبعة أخرجاً في الصحيح قال  
 أبو قلابة لو شئت لقلت إن أنساً رفعه إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم أي لو قلت لم الكذب لأن قوله من السنة هذا  
 معناه لكن إرادة بالصيغة التي ذكرها الصحابي أو  
 من ذلك قول الصحابي أمرنا بذلك أو نهينا عن كذا فالخلا  
 فيه كالحلاف في الذي قبله لأن مطلق ذلك ينصرف إلى  
 من له الأمر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم و  
 خالف في ذلك طائفة ومسكوناً باحتمال أن يكون المراد  
 غيره كما مر القرآن أو الإجماع أو بعض الخلفاء أو الأئمة  
 بأن الأصل ١ وأجيبوا هو الأول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة إليه  
 وأيضاً فمن كان في طاعة ريس إذا قال أمرت لا يفهم  
 عنه أن أمره الأمر نفسه وأما قول من قال يحتمل أن  
 ما ليس بأمر أمر فلا اختصاص له في هذه المسئلة بل  
 المذكور

بأن الأصل ١  
 وأجيبوا هو الأول  
 وما عداه محتمل  
 لكنه بالنسبة إليه  
 وأيضاً فمن كان  
 في طاعة ريس إذا  
 قال أمرت لا يفهم  
 عنه أن أمره الأمر  
 نفسه وأما قول من  
 قال يحتمل أن ما ليس  
 بأمر أمر فلا اختصاص  
 له في هذه المسئلة بل  
 المذكور

مذكور فيما لو صرح فقال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بكذا وهو احتمال ضعيف لأن الصحابي عدل عارف  
 باللسان فلا يطلق ذلك إلا بعد التحقيق ومن قوله كذا  
 نفعل لذا فله حكم الرفع أيضاً كما تقدم ومن ذلك أن  
 يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بانه طاعة لله ولرسوله  
 أو معصية كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه  
 فقد عصي أبا القاسم فلهذا حكم الرفع أيضاً لأن الظاهر  
 أن ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم أو ينفى  
 غاية الإسناد إلى الصحابي كذا أي مثل ما تقدم في  
 كون اللفظ يقتضي التصريح بأن المنقول هو من قول  
 أو من فعله أو من تقريره ولا يحج فيه جميع ما تقدم بل  
 والنسبة لا يشترط فيه المساواة من كل وجه ولما كان  
 هذا المختص شاملاً لجميع أنواع الحديث استطرده إلى علوم  
 تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من لقي النبي صلى الله  
 عليه وسلم موثقاً ومات على الإسلام ولو  
 تخللت ردة في الأصح والمراد باللقاء ما هو أعم من  
 المجالسة والمشاورة وصول أحدهما إلى الآخر وإن لم  
 يكونا معاً

معظم  
 بل لا يحج فيه جميع  
 ما تقدم بل والنسبة  
 لا يشترط فيه المساواة  
 من كل وجه ولما كان  
 هذا المختص شاملاً  
 لجميع أنواع الحديث  
 استطرده إلى علوم  
 تعريف الصحابي ما هو  
 فقلت وهو من لقي النبي  
 صلى الله عليه وسلم موثقاً  
 ومات على الإسلام ولو  
 تخللت ردة في الأصح  
 والمراد باللقاء ما هو  
 أعم من المجالسة والمشاورة  
 وصول أحدهما إلى الآخر  
 وإن لم يكونا معاً



يكامل ويدخل فيه رواية احدهما الآخر سواء كان ذلك  
 بنفسه او غيره والتعيين باللقب اولى من قول بعضهم  
 الصحابي من رآني النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج  
 ابن ام مكتوم ونحوه من العيان وهم صحابة لا ترد  
 واللقب في هذا التعريف كالجنس وقولي مومنا كالفضل  
 يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه  
 كافرا وقولي به فصل ثان يخرج من لقيه مومنا لكن  
 غيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مومنا بانه  
 سبغت ولم يدرك البعثة وفيه نظر وقولي وما  
 على الاسلام فصل ثالث يخرج من اراد بعد ان لقيه  
 مومنا ومات على الردة كعبد الله بن جحش وابن  
 خطل ولو تخلصت ردة اي بين لقيه لمومنا به  
 بين موته على الاسلام فان اسم الصحابة باق له سواء  
 رجع الى الاسلام في حياته صلى الله عليه وسلم ام بعده  
 وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلاف  
 في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن  
 قيس فانه كان ممن ارادوا النبي صلى الله عليه وسلم  
 في مكة فقتلوه

قولي

ابن

اسير افعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك ونرا وجه خفيه  
 ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج احاد  
 في السانيد وغيرهما **تنبيهان** احدهما الخلاف في رجحان  
 رتبة من لقيه صلى الله عليه وسلم وقابل معه او قتل  
 رايته على من لم يلازمه او لم يحضر معه مشهدا او على  
 كونه مسيرا او ماشيا قليلا او رآه على بعد او في حالة  
 الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصل للجميع ومن ليس  
 له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية  
 هم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوا من  
 شرف الروية وثانيهما يعرف كونه صحابيا بالتواتر او  
 الاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او  
 بعض ثقات التابعين او باخباره عن نفسه بانه  
 صحابي اذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان  
 وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه  
 ذلك نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأويل  
 او يقية غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابة  
 كذلك وهذا متعلق باللقب وما ذكره مع الاقيد اليما

قوله في قوله  
 من لقيه صلى الله عليه وسلم  
 من لقيه صلى الله عليه وسلم  
 من لقيه صلى الله عليه وسلم



به وذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو  
 المختار خلافاً لمن اشترط في التابعي طول الملازمة  
 صحة السماع أو التميز وتقي بين الصحابة والتابعين  
 طبقة وقد اختلف في إلحاقهم بأي القسمين وهم  
 المخضرون الذين ادرى كمالهم في الجاهلية والاسلام ولم يروا  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد هم ابن عبد البر الصحابة  
 وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم  
 صحابة وفيه نظر لانه اوضح في خطبة كتابه بانه انما اول  
 هم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول و  
 الصحاح انهم معدودون في كبار التابعين سواء  
 عرف ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كالحجاشني أو لا لكن ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم ليلة الاسراء كشف له من في الارض فراء  
 هم فينبغي ان يعد من كان منهم مؤمناً به في حياته و  
 ان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرواية من جانه  
 صلى الله عليه وسلم فالقسم الاول مما تقدم ذكره من  
 الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم

ان ثبت  
 عن جميع

غاية

غاية الاسناد هو المرفوع سواء كان ذلك الانتهاً  
 باسناد متصل او لا والثاني الموقوف وهو ما ينتهي الى  
 الصحابي والثالث المقطوع وهو ما ينتهي الى التابعي و  
 من دون التابعي من اتباع التابعين من بعدهم فيه  
 اي في التسمية مثله اي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسميته  
 جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف على  
 فلان فصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطع  
 فالمقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطع  
 من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا  
 في موضع وهذا بالعكس يجوز اثنان الاصطلاح و  
 يقال الاخيرين اي المقطوع والموقوف الا ان المسند  
 في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو  
 مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال فقولي مرفوع  
 كالحجاشني وقولي صحابي كالفضل يخرج به ما روي في التابعي  
 فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلق وقولي ظاهر  
 الاتصال يخرج به ما ظاهرة الانقطاع ويدخل ما فيه  
 الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاول

ان الاتصال  
 يخرج ما هو ظاهره

الاتصال



ويقفهم بالتقيد بالظهور <sup>لهم</sup> ان الانقطاع الخفي كنعنة المد  
 والمعامر الذي لم يثبت لقبه لا يخرج عن كونه مسندا  
 لا طباق الائمة الذين خرجوا المساند على ذلك و  
 هذا التعريف موافق لقول الحكم المسند ما رواه  
 المحدث عن شيخ يظهر سماعة منه وكذا شيخه عن  
 شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه و  
 سلم واما الحظي فقال السند المتصل فعلى هذا الموقف  
 اذا جاء بسند متصل يسمي عنده مسندا لكن قال ان ذلك  
 قد ياتي لكن بقله وبعده ان عبد البر حيث قال السند  
 المرفوع ولم يتعرض الاسناد فانه يصدق على المرسل  
 والعضل والمنقطع اذا كان المتق من نحو عا ولا قابل به  
 فان قل عدده اي عدد رجال السند فاما ان ينتهي الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل بالنسبة  
 الى سند آخر يروي به ذلك المحدث بعينه بعدد كثير  
 او ينتهي الى امام من ائمة الحديث في صفة علمه كالحفظ  
 والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات  
 المقتضية للترجيح كشعبته ومالك والثوري والشافعي

بلخاري

والبخاري ومسلم ونحوهم فالاول وهو ما ينتهي الى النبي  
 الله عليه وسلم العلو المطلق فان اتفق ان يكون بسنده  
 صحيحا كان الغاية القصوى والافضلية للعلو فيه موجو  
 ما لم يكن موضوعا فهو القدم والثاني العلو النسبي وهو  
 ما يقل العدد فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد  
 من ذلك الامام الى مشهاته كثير وقد عظم رغبت  
 المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث هلو  
 الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان العلو مرغوبا فيه  
 لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لانه ما من راو  
 من رجال الاسناد الا والخطا جاز عليه فكما كثرت  
 الوسائط وظال السند كثرت مظان المجوز وكما  
 قلت قلت فان كان في النزول منزلة ليست في العلو  
 كان يكون رجاله اوثق منه واحفظ وافقه او ظهر  
 فلا ترد في ان النبي وحده اولى وامام من مرج  
 النزول واجه بان كثرة البحث يقتضي المشقة فيعظم  
 الاجر فذلك ترجيح بامر اجنبي عما يتعلق بالنسب والتضعيف  
 وفيه اي في العلوي النسبي الموافقة وهي الوصول

الاتصال فيه







في الذي قبله واذا روي الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا  
 منهما يروي عن الآخر فهل يسمى مدحاً فيه بحث الظاهر انه  
 لا يحسن تسميته به لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر  
 والتدريج ما خوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك  
 مستويًا من الجانبين فلا يحج فيه هذا وان روي الراوي  
 عنه في السنن او اللقي او المقدام فهذا النوع هو رواية  
 الاكابر عن الاصاغر ومنه اي من جملة هذا النوع وهو  
 اخص من مطلقه رواية الاباء عن الابناء والصحابة  
 عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكسه  
 كثرة لانه هو الحادة المسلوكة الغالبة وفائدة معرفة ذلك  
 القميين من انهم ينزل منازلهم وقد صنف الخطيب في  
 رواية الاباء عن الابناء تصنيفاً وافرد جزءاً لطيفاً في رقا  
 الصحابة عن التابعين وجمع الحافظ صلاح الدين العلا  
 من المتأخرين مجلد كبيراً في معرفته من روي عن ابيه  
 عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه الى اقسام  
 فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوي ومنه ما  
 يعود الضمير فيه على ابيه وبين ذلك وحققه وخرج كل  
 فيمنه

الناس

توجهه حديثاً من مرويه وقد خصت كتابه المذكور  
 عليه تراجمه كثير جداً واكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه  
 الرواية عن الاباء باثر بقية عشر ابا وان اشتراك اثنان او ثلاثة  
 عن شيخ وتقدم موت احدهما على الآخر فهو السابق  
 اللاحق واكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين  
 في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك ان الحافظين  
 سمع منه ابو علي البرداني احد مشايخه حديثاً ورواه عنه  
 ومات خمسمائة ثم كان آخر اصحاب السلفي بالسماع <sup>على راس</sup>  
 ابو القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمس  
 وستمئة ومن قديم ذلك ان البخاري حدث عن تلميذه  
 ابي العباس السراج اشياء في التاريخ وغيره ومات  
 سنة وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج  
 بالسماع ابو الحسين الخفاف ومات سنة ثلاث وتسعين  
 وثلاثمائة وغالب ما يقع من ذلك ان المسموع منه قد  
 يتأخر بعد موت احد الراويين عنه زماناً حتى يسمع  
 منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلاً  
 فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الوفي

وغيره زماناً طويلاً  
 والمذكورة



وإن روي الراوي عن اثنين متفقين الاسم أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة ولم يميز بما يخص كلا منهما فإن كانا تقيين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عجلون أو عن محمد بن عيسى بن سلام أو محمد بن يحيى بن أبي العباس وقد استوعبت ذلك في مقدمته شرح النجاشي ومن أراد لذلك ضابطا كلياً تأخر به أحدهما عن الآخر فباختصاص أي الراوي بأحد هاتين الجهتين ومقتضى اثنين ذلك أو كان مختصاً بهما معاً فاشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن أو الظن الغالب وإن روي عن شيخ حد يثا محمد بن الشيخ مروي فإن كان جزءاً كان يقول كذب علي أو ما رويت هذا ونحو ذلك فإن وقع منه ذلك ردد ذلك الخبر لكذب واحد منهما إلا بعينه ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما للتعارض أو كان جمده احتمالاً كان يقول ما أذكر هذا أولاً أعرفه قبل ذلك الحديث في الأصح لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل

بأنه

أثبت الحديث بحيث إذا ثبت الأصل للحديث ثبت فرعاً كذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتبعاً له في التحقيق وهذا متعقب فإن عدالة الفرع يقتضيه صدقه وعدم علم الأصل ببنائه فالمثبت مقدم على الثاني وأما قياس ذلك بالشهادة ففاسد لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدر على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافتقروا فيه أي في هذا النوع صنف الدارقطني كتاب من حديث وشي وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثاً باحاديث فلما عرضت عليهم تأنيلاً لم يتذكروها لكنهم لا اعتمادهم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذين رويوها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد قهراً روي حديثي بغيره بغيره بن عبد الرحمن عن سهيل قال فلقبت سهيلاً فقلت عنه فلم يعرفه فقلت إن ربيعه حديثي عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حديثي ربيعه حديثي عنك بكذا فحدثني عن أبي به ونظائره كثيرة وإن اتفق الرواية في أسناد من الأسانيد في صنع الإدراك سمعت فلانا

وإن روي الراوي عن اثنين متفقين الاسم أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة ولم يميز بما يخص كلا منهما فإن كانا تقيين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عجلون أو عن محمد بن عيسى بن سلام أو محمد بن يحيى بن أبي العباس وقد استوعبت ذلك في مقدمته شرح النجاشي ومن أراد لذلك ضابطاً كلياً تأخر به أحدهما عن الآخر فباختصاص أي الراوي بأحد هاتين الجهتين ومقتضى اثنين ذلك أو كان مختصاً بهما معاً فاشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن أو الظن الغالب وإن روي عن شيخ حد يثا محمد بن الشيخ مروي فإن كان جزءاً كان يقول كذب علي أو ما رويت هذا ونحو ذلك فإن وقع منه ذلك ردد ذلك الخبر لكذب واحد منهما إلا بعينه ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما للتعارض أو كان جمده احتمالاً كان يقول ما أذكر هذا أولاً أعرفه قبل ذلك الحديث في الأصح لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل

وإن روي الراوي عن اثنين متفقين الاسم أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة ولم يميز بما يخص كلا منهما فإن كانا تقيين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عجلون أو عن محمد بن عيسى بن سلام أو محمد بن يحيى بن أبي العباس وقد استوعبت ذلك في مقدمته شرح النجاشي ومن أراد لذلك ضابطاً كلياً تأخر به أحدهما عن الآخر فباختصاص أي الراوي بأحد هاتين الجهتين ومقتضى اثنين ذلك أو كان مختصاً بهما معاً فاشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن أو الظن الغالب وإن روي عن شيخ حد يثا محمد بن الشيخ مروي فإن كان جزءاً كان يقول كذب علي أو ما رويت هذا ونحو ذلك فإن وقع منه ذلك ردد ذلك الخبر لكذب واحد منهما إلا بعينه ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما للتعارض أو كان جمده احتمالاً كان يقول ما أذكر هذا أولاً أعرفه قبل ذلك الحديث في الأصح لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل

وإن روي الراوي عن اثنين متفقين الاسم أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة ولم يميز بما يخص كلا منهما فإن كانا تقيين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عجلون أو عن محمد بن عيسى بن سلام أو محمد بن يحيى بن أبي العباس وقد استوعبت ذلك في مقدمته شرح النجاشي ومن أراد لذلك ضابطاً كلياً تأخر به أحدهما عن الآخر فباختصاص أي الراوي بأحد هاتين الجهتين ومقتضى اثنين ذلك أو كان مختصاً بهما معاً فاشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن أو الظن الغالب وإن روي عن شيخ حد يثا محمد بن الشيخ مروي فإن كان جزءاً كان يقول كذب علي أو ما رويت هذا ونحو ذلك فإن وقع منه ذلك ردد ذلك الخبر لكذب واحد منهما إلا بعينه ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما للتعارض أو كان جمده احتمالاً كان يقول ما أذكر هذا أولاً أعرفه قبل ذلك الحديث في الأصح لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل



٧٨  
قال سمعت فلانا او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك  
من الصيغ او غيرها من الحالات القولية كسمعت فلانا  
اشهد بالله لقد حدثني فلان الى اخرى او الفعلية كقوله  
دخلنا على فلان فاطعمنا ثم الى اخرى او القولية والفعلية معا  
كقوله حدثني فلان واخذ بلحيتي قال آمنت بالقدر الى آخره  
فهو السلسل وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل  
في معظم الاسناد كالحديث للسلسل بالاولية لان السلسلة  
تنتهي فيه الى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلا  
الى انتهاء فقد وهم وصيغ الاداء المشار اليها على تمامي  
مراتب الاولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه  
وهي الرتبة الثانية ثم قرأ علي وانا اسمع وهي الثالثة  
ثم انباني وهي الرابعة ثم ناوطني وهي الخامسة ثم شافني  
اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الي بالاجازة وهي  
السابعة ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسمع والاداء  
وبعد السماع ايضا وهذا مثل قال وذكر وروى فاللفظ  
الاولان من صيغ الاداء وهما سمعت وحدثني صالحا  
لمن سمع وحده من لفظ الشيخ وتخصيص التحديث بما سمع

من لفظ

اذ قال الشيخ اجرت لك ان تروني هذا الحديث قال الراوي صدق فلان اجماعة  
فقم من اوق الحديث ولان قال صدق فلان فقط بلا لفظ يكون الاجازة تدل عليها

من لفظ الشيخ هو الشايح بين اهل الحديث اصطلاحا  
ولا فرق بين التحديث والاخبار من حيث اللغة وفي  
ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح  
صار ذلك الاصطلاح حقيقة عرفية فيقدم على الحقيقة  
اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما اشاع عند المشاركة  
ومن يتعلمه واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح  
بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد فان جمع الراوي  
اي اتي بصيغة الجمع في صيغة الاول اجمعا كان يقول حدثنا  
فلان او سمعنا فلانا يقول فهو دليل على انه سمع منه  
غيره وقد يكون النون للعظمة لكن بقله واولها  
اول صيغ المراتب اصرحها اي اصرح صيغ الاداء سماع  
قائلها لانها لا يحتمل الواسطة ولان حدثني قد يطلق  
في الاجازة تدليسا وادفعها مقدارا ما يقع في الاملا  
لما فيه من الثبوت والتحقق والثالث وهو اخبرني  
وهو قرأت عليه لمن قرأ بنفسه على الشيخ فان جمع كان  
يقول اخبرنا او قرأنا عليه فهو الخامس وهو قرأني عليه  
وانا اسمع وعرف من هذا ان التقدير يقرأ لمن قرأ اخبرني

اذ قال الشيخ اجرت لك ان تروني هذا الحديث قال الراوي صدق فلان اجماعة  
فقم من اوق الحديث ولان قال صدق فلان فقط بلا لفظ يكون الاجازة تدل عليها

من لفظ الشيخ هو الشايح بين اهل الحديث اصطلاحا  
ولا فرق بين التحديث والاخبار من حيث اللغة وفي  
ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح  
صار ذلك الاصطلاح حقيقة عرفية فيقدم على الحقيقة  
اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما اشاع عند المشاركة  
ومن يتعلمه واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح  
بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد فان جمع الراوي  
اي اتي بصيغة الجمع في صيغة الاول اجمعا كان يقول حدثنا  
فلان او سمعنا فلانا يقول فهو دليل على انه سمع منه  
غيره وقد يكون النون للعظمة لكن بقله واولها  
اول صيغ المراتب اصرحها اي اصرح صيغ الاداء سماع  
قائلها لانها لا يحتمل الواسطة ولان حدثني قد يطلق  
في الاجازة تدليسا وادفعها مقدارا ما يقع في الاملا  
لما فيه من الثبوت والتحقق والثالث وهو اخبرني  
وهو قرأت عليه لمن قرأ بنفسه على الشيخ فان جمع كان  
يقول اخبرنا او قرأنا عليه فهو الخامس وهو قرأني عليه  
وانا اسمع وعرف من هذا ان التقدير يقرأ لمن قرأ اخبرني

بمعنى ان  
الراوي قد قرأنا ان اخبرني وقرأت له فقرأت له فقرأت له  
افادة ذلك المقصود اصرح واظهر من اخبرني كما صرح بقوله لا اصرح



من التفسير بالانباء لا ان افصح بصورة الحال **تنبيه** القراءة على الشيخ احد وجوه التحمل عند الجمهور وابعاد من اني ذلك من اهل العراق وقد اشتد انكار الامام مالك وغيره من الذين يدين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم في رجحانها على السماع من لفظ الشيخ وذهب جمع عظيم منهم البخاري وحكاة في اوائل صحيحه عن جماعة من الأئمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة والقوة سواء والانباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدم بمعنى الانباء

اللا في عرف المأخرين فهو الاجازة كمن لا يخاف في عرف المأخرين للاجازة وعنفته المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر فانها يكون غير مرسلية او منقطعة قسرها عليها على السماع ثبوت المعاصرة الا من المدلس فانها ليست محمولة على السماع وقيل يشترط في حمل عنفة المعاصر على السماع ثبوت اقامتها اي الشيخ والراوي عنده ولو مرة واحدة ليحصل الا من في باقي معنفته عن كونها من الماد

الحق هو المختار تبعاً لغير المديني والتجارت وغيرهما من القاصين وخلق المشافهة في الاجازة المتلفظة بها تجوز وكذا في المأخرين من قولهم في الاجازة المكتوبة في الكتاب والارادة لان المعاصر

الكتابة في المتونة بها وهو وجوده في عبارة كثيرة من المأخرين بخلاف المتقدمين فانهم لما يطلقونها فيما كتبه الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن له في رقا أم لا لا فيما اذ كُتبت اليه بالاجازة فقط واشتروا في صحة الرواية بالناوالة اقترانها بالاذن بالرواية وهي اذا حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من من التقيين والتشخيص وصورتها ان يدفع الشيخ او ما قام مقامه للطالب او يحضر الطالب اصل الشيخ فتقول في صورتين هذه روايتي عن فلان فارواه عن فلان ايضاً ان يمكنه منه اما بالتمليك او بالعارية لنقل منه ويقابل عليه والا ان ناوله واشترى في الحال فلا يمين ارفعته لكن بجازة يادة مربة على الاجازة المعينة وهي ان يحين الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كنفته له واذا حلت المناوالة عن الاذن لم يقبضها عديم الجمهور وجع من اعتبرها الى ان مناوالتها اياه تقوم ارباب اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة ولزم

الارادة او الفاعل

الاجازة

الارادة او الفاعل

من التفسير بالانباء لا ان افصح بصورة الحال

من التقيين والتشخيص وصورتها ان يدفع الشيخ او ما قام مقامه للطالب او يحضر الطالب اصل الشيخ فتقول في صورتين هذه روايتي عن فلان فارواه عن فلان ايضاً ان يمكنه منه اما بالتمليك او بالعارية لنقل منه ويقابل عليه والا ان ناوله واشترى في الحال فلا يمين ارفعته لكن بجازة يادة مربة على الاجازة المعينة وهي ان يحين الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كنفته له واذا حلت المناوالة عن الاذن لم يقبضها عديم الجمهور وجع من اعتبرها الى ان مناوالتها اياه تقوم ارباب اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة ولزم

الارادة او الفاعل

الارادة او الفاعل



فلا

خط الکاتب

للأجزة أربعها والمجاورة  
أي التمسك والمجاورة هي الحديث  
ومادة للأجزة كان يقولون  
الكتاب الفلاني

وكذا الاجازة للمجهول كان يقول مبهما او محملا وكذا  
الاجازة للمعروف كان يقول لمن سيولد اجزت لفلان  
وقد قيل ان عطفه على موجود صحيح كان يقول اجزت  
لك ولمن سيولد لك والاقرب عدم الصحة ايضا  
كذا الاجازة لموجود او معدوم علفت بشرط مشية  
الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او لم  
لمن شاء فلان لان يقول اجزت لك ان شئت هذا  
على الاصح في جميع ذلك وقد جونا الرواية في جميع ذلك  
سوي المجهول ما لم يشين المراد منه الخطيئة وحكاية عن  
جماعة من مشايخنا واستعمل الاجازة للمعروف والقيد  
ابوبكر بن ابي داود وابو عبد الله بن مندة واستعمل  
المعلقة منهم ايضا ابوبكر بن ابي خزيمة وروى بالاجازة  
الغامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب فيهم  
على خروف المعجم ككثرتهم وكل ذلك لما قال ابن الصلاح  
توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة بعينه تختلف في  
صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل  
على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق او مصدر كالا عجم

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry.

لاعبة ايضا والاصابة

الاصحاح ١٧  
الحمد لله

الاعلام في تاريخ

المعروف بفعول

حقة مخذوف الحروف

الاعجاز وهو المقطع

وعلیه السلام

المعجم على الكمل فربان

الحسين بن علي



الاسماء في النسخ  
والنسخة في الجمل

فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد  
ضعفا لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا ولي  
اقسام **هنا** اتبع الكلام في اصنع الاداء ثم الرواة ان اتفقت  
اسماؤهم واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم  
سواء اتفقت في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك اذا  
اتفقت اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع  
الذي يقال له المتفق والمفترق وفائدة معرفة **الخطيب**  
ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف فيه **الخطيب**  
كتابا حافلا وقد خصه وزدت عليه شيئا كثيرا وهذا  
عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى فيه ان  
الواحد اثنان وهذا يخشى فيه ان يظن الاثنان واحدا  
وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا سواء كان  
مرجع الاختلاف النقط او الشكل وهو الموقوف **الخطيب**  
ومعرفة من مهمات هذا الفن **الخطيب** قال علي بن المديني  
اشد التصحيف ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم بان شي  
لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده وقد  
صنف فيه ابو احمد العسكري لكن اضافة الى كتاب التصحيف

الخطيب

ثم افرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا  
في مشتبه الاسماء وكتابا في مشتبه النسب وجمع بينهما  
قطبي في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذلك ثم جمع بين  
نصر بن ماکولا في كتابه الحال واستدرك عليهم في كتاب  
اخر جمع فيهم او هامهم وبينها وكتابا من اجمع ما جمع في ذلك  
وهو عدة كل محدث بعده وقد استدرك عليه ابو بكر  
بن نقطة ما فاتته او ما تجدد بعده في مجلد محتم ثم ذيل عليه  
مضمون بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف وكذلك ذيل عليه  
ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك مختصرا جدا  
اعتمد فيه على الضبط بالقلم كثيرا في الخطط والتصحيفات  
لموضوع الكتاب وقد يشتر الله تعالى توضع كتابا سميت بفتح الحاء او بالفتح او  
بضم السين **الخطيب** في تحريف المشتبه وهو مجلد واحد فضبطته  
بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا كثيرا  
مما امله او لم اقف عليه والله الحمد على ذلك وان اتفقت  
الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الالباء نطقا مع ابتلاها  
خطا كمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن عقيل بضمها الاول  
نيسافوري والثاني فريابي وهما مشهوران وطبقتهما متباينة

في مشتبه الاسماء

الخطيب

بضم السين

بضم السين







کشفه  
مفاتیح  
مفاتیح

واللفظ او في الغم

قوله ثم تفتح لاني التامد لاصل بالكلية فغير زائدة على الكلام الذي منه  
ويجوز انما زاد في مرتبة في فلا يكون اعلى منها فقول ابي سديد في السجدة  
لعمري اني كنت حجة صاحب حديث واكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابي  
عيسى صدقنا معا و ابي زيار وكان يفتح مع مرات وكان تركت لافطع

فخر مراد



لا يغفل عن الاستدلال

من عدل مستقيم فلا يقبل جرح من افراط فيه فخرج بما لا يقف  
ولا حديث الحديث كما لا يقبل تركية من اخذ بمجرى الظاهر  
فاطلق التركية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقرار التام  
في نقد الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط  
على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى وهذا كان  
مذهب النسائي ان لا يترك حديث الدجل حتى يجتمع  
الجميع على تركه ويجذر المتكلم في هذا الفن من التساهل  
في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغیر ثبت كان كالمثبت  
حكما ليس بثابت فخشى عليه ان يدخل في زمرة من يروى  
حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بغیر تحرر اقدم  
على الطعن في مسلم بن قتيبة من ذلك وسمي بعضهم سوا  
بقي عليه غارة ابداء الافتة يتخلل في هذا انارة من الهوى  
والغرض الفاسد وكلام المتقدمين مع سالم من هذا غالبا  
وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيرا قد بما و  
حديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قد منا تحقيق الحال  
في العمل بوقاية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل واطلق  
ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبتدعا من عارف باسبا

الانفساء  
لانه

لا في اسم كاسم من زيد الى لا يختلف في اسم واختلف في كنية ابو زيد  
وقيل ابو جرح وقيل ابو عبد الله وقيل ابو جرح

لانه ان كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبت عند التروان  
صدر من غير عارف باسباب لم يقبل به ايضا فان خلا  
الجرح عن تعديل قبل الجرح فيه مجازا غير مبين السبب  
اذا صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه بل المصدر بابا واما  
كان في حين الجهول واعمال قول الجرح اولى من اهل المعاني فهو كنية  
وما ان ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه ومن  
المهم في هذا الفن معرفة كني المشهورين فمن اشهر باسم  
وله كنية لا يورث ان يورث في بعض الروايات مكلف لئلا  
يظن انه اخر ومعرفة اسماء المكلفين وهي عكس الذي قبله  
ومعرفة من اسمه كنية وهو قليل ومعرفة من اختلف  
في كنية وهم كثير ومعرفة من كثرت كناه كابن جرح وله  
كنيتان ابو الوليد وابو خالد او كثرت بغوته والقاب و  
معرفة من وافقت كنية اسم ابيه كابي اسحاق بن ابراهيم  
بن اسحاق المدني احد اتباع التابعين وفائدة معرفة  
نفي الغلط عن نسب الى ابيه فقال حدثنا ابن اسحاق  
في نسب النخعي والصواب حدثنا ابو اسحاق او بالعكس  
كاسحاق ابن ابي اسحاق السبيعي او وافقت كنية كنية ابيه

والفرق بين الكنية والاسم

الكنية انه اذا كان الاسم

تعدى الى اسم

عنه معرفة كني

منه كنية

شاه ابو اسحاق

ابن ابي اسحاق



نزوجته كالي ابن الانصاري وام ابوب صهابيان مشهور  
 او وافق اسم شيخه اسم ابيه كالبيرع بن انس عن انس  
 هكذا ياتي في الرواية فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع  
 في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابو وليس  
 انس شيخ الربيع والد بل ابو بكر بن وشيخ انصاري  
 وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع  
 المذكور من اولاده ومعرفة من نسب الى غير ابيه  
 كالمقداد بن الاسود نسب الى اسود الزهري لانه  
 بناءه وانما هو للمقداد بن عمرو ونسب الى امه  
 عليته وهو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم احد الثقات  
 وعليته اسم امه اشتهر بها وكان لا يجب ان يقال  
 ابن عليته ولهذا يقول الشافعي اخبرنا اسمعيل الد  
 يقال له ابن عليته او نسب الي غير ما يسبق الي الفهم  
 كالمخدوم وظاهرة انه منسوب الي صناعتها او بيعها  
 وليس كذلك وانما كان يحال سبهم فنسب اليهم وكسليم  
 التيم لم يكن من بني التيم ولكن فيهم وكذا آمن الى جده  
 فلا يؤمن التباس بين وافق لسمما سماء واسم ابيه اسم

نزل  
 نسب

بلد

الجدة المذكورة ومعرفة من اتفق اسمه واسم ابيه وحده  
 كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب  
 وقد يقع اكثر من ذلك وهو من فروع السلسل وقد  
 يتفق الاسم واسم مع اسم الجد واسم ابيه فصاعدا كالي  
 اليمن الكندي وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن او لا يصدق عليه كونه  
 اتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا كالي  
 عن عمران بن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني ابو  
 رجاء العطاردي والثالث ابن جليلين الصحابي وسليمان  
 عن سليمان بن سليمان الاول ابن احمد بن ابوب الطر  
 والثاني ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن  
 الدمشقي المعروف بابن بنت شرجيل وقد ذك ذلك للمراق  
 وشيخ معا كالي العلماء اليهود اني العطار مشهور بالرقا  
 عن ابي علي الاصفهاني الحداد وكل منهما اسمه الحسن بن  
 احمد بن الحسن بن احمد فاتفقا في ذلك وافترا في الكنية  
 والنسب الى البلد والصناعة وصف فيه ابو موسى  
 المدني جرحه جافلا ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي  
 عنه وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح وفائدة

يقع  
 ترجيل







لابن ابي حاتم صفدي الكوفي وثقة ابن معين وفرق بينه وبين الذي قبله فضعه وفي تاريخ العقيد صفدي بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيل حديثه غير محفوظ انتهى واطنه هو الذي ذكره ابن حاتم واما كون العقيل ذكره في الضعفاء فانما هو للحديث الذي ذكره وليس الافة منه بل من الراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن من ذلك سند بالمهمل والنون بوزن جعفر وهو نرباع الخدامي له محبة ررواته والمشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو اسم فرد لم يسم به غيره فيما نعلم لكن ذكره ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن منذر كسند ابو الاسود وروى له حديثا وثقه عليه ذلك بانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين قولوا في مصرا في ترجمة سند مولى نرباع وقد حذر ذلك في كتابي في الصحابة وكذا معرفة الكافي المجرى والمعرفة وكذا الالقاب وهي تارة يكون بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية وقد يقع بسبب عاهة او حرفة وكذا معرفة الانساب

الرافة كما عني في الكافي  
مايل ميرزا باسنه

وهي تارة يقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين وتارة الى الاوطان وهذا في المتأخرين اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلادا او ضائعا او سكنا او مجاورة وقد يقع الى الصناعات كالحياطة والحرف كالبرازن ويقع فيها الاتفاق والاشباه كالاسماء وقد يقع الانساب القابا كالحالد بن مخلد القوطي كان كوفيا ويلقب بالقوطي وكان يغضب بدو من المم ايضا معرفة اسباب ذلك اي الالقاب والنسب التي باطنها على خلاف ظاهرها ومعرفة اللواحي من الاعلى من الاسفل بالرق او بالحلف او بالاسلام لان كل ذلك تطلق عليه مولى ولا يعرف بمنزلة ذلك الا بالقبض عليه ومعرفة الاخوة والاخوات وقد صنف فيه القدر ماء كعلي بن المديني ومن المهم ايضا معرفة آداب الشيخ والطالب يشتركان في تصحيح الفيتة والتطهير الدنيا وتحسين الخلق ويتفرق الشيخ بان يسمع اذ الحجة اليه ولا يحدث سلة من هو اولى منه بل يوشد اليه ولا يتولى اسماء احد كثر الجود لئلا فاسدة وان يتطهر ويجلس بوقار ولا يحدث قائما للشيخ والطالب

المورد الاصل الفقيه والمورد الاصل الفقيه  
المورد الاصل الفقيه والمورد الاصل الفقيه

الاسفل بالرق او بالحلف او بالاسلام لان كل ذلك تطلق عليه مولى ولا يعرف بمنزلة ذلك الا بالقبض عليه ومعرفة الاخوة والاخوات وقد صنف فيه القدر ماء كعلي بن المديني ومن المهم ايضا معرفة آداب الشيخ والطالب يشتركان في تصحيح الفيتة والتطهير الدنيا وتحسين الخلق ويتفرق الشيخ بان يسمع اذ الحجة اليه ولا يحدث سلة من هو اولى منه بل يوشد اليه ولا يتولى اسماء احد كثر الجود لئلا فاسدة وان يتطهر ويجلس بوقار ولا يحدث قائما للشيخ والطالب

من اعراض  
من اعراض  
من اعراض



ولا يجزئ ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وان تمسك  
عن التحديث اذا خشي التعيين او الفساد لمريض او غيره  
اذا اتخذ مجلس الاملاء بان يكون له مسند مختص وسفر  
الطالب بان يقرأ الشيخ ولا يصح له ان يقرأ غيره بما سمعه  
ولا يدع الاستفاضة لحياء او تكبر او يكتب ما سمعه اتماما او يقتني  
بالقييد والضبط ويذكر المحفوظ ليس في ذهنه ومن  
المهم معرفة سن التحمل والاداء والاصح اعتبار سن  
التحمل بالتميز وهذا في السماع وقد جرت عادة المحدثين  
باحتضارهم الاطفال في مجالس التحديث ويكتبون لهم  
ان يحضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة السمع والاصح  
في السن الطالب بنفسه ان يباهل لذلك ويحتمل الكفاية  
ايضا اذا اداه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى  
اذا اداه بعد توبته وثبوت عد التوبة واما الاداء فقد  
تقدم انه لا اختصاص لغيره من معين بل يقيد بالاحتياج  
والباهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص قال  
ابن خلدون اذا بلغ خمسين ولا ينكر عند الاربعين وتقف  
في حوزة

في حوزة

نقل الاسم والكل من الناس  
وغيره من غير ما يشاء  
وقيل انما هو

من حدث قبلها كمالك ومن المهم معرفة صفة الضبط  
في الكتاب وصفة كتابة الحديث وهو ان يكتبه ميسرا  
ويشكل الشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية  
وهو مقابلته مع الشيخ المسموع او مع ثقة غيره او مع نفسه  
شيئا فشيئا وصفة سماعه بان لا يشغل بما يحل به من تعميم كذا وكذا  
فمنه او حديث او نفا من وصفه اسماء كذلك وان  
يكون ذلك عن اصله الذي سمع منه او من فرع قول  
على اصله فان تعدد فللمحضر تالا اجازة لما خالف اصله  
ان خالف وصفه فيه حيث يحد في حديث اهل بلد  
فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده و  
يكون اعتناؤه بتكثير السمع اكثر واولى من اعتناؤه  
بتكثير الشيوخ وصفة تصنيفه وذلك انما على المساء  
بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان شاء من تبهم على  
تيسر بقولهم وان شاء من تبهم على حروف المعجم هو اسهل  
تافدا او تصنيفه الابواب الفقهية او غيرها بان يجمع في  
كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا ونفيًا والاولى

والفصل في بيان ما لا يجوز

الرحلة

باب في حوزة



ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين علمه الضعف  
او تصنيفه على العلل فيذكر الملتن وطرقه وبيان اختلافه  
والاحسن ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها وجميع  
على الاطراف فيذكر طرف الحديث الدال على بقتي جمع  
اسانيد ايا مستوعبا واما مقيد الكتب مخصوصة  
لهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القضاة  
ابي يعلى ابن الفراء الجليل وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر  
الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ان بعض اهل عصره شرع  
في جميع ذلك وكأنه ما راى تصنيف العكبري المذكور  
وصنفوا في غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالبا  
وهي اي هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة نقلت  
ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها متعشرا  
لها مبسوطا طها ليحصل الوقوف على حقايقها والله الموفق  
والهادي الي ما يوجب قربا لا اله الا هو عليه والتب  
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولحمد لله رب العالمين و  
الله على سيدنا محمد وآله واصحابه الطيبين الطاهرين  
وسلم تسليما كثيرا بوجده يا ارحم الراحمين آمين ثم آمين

وقد نقلت في هذا الكتاب من كتب  
الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد  
والطراف في هذا الكتاب من كتب  
الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد

توكلت

بسم الله الرحمن الرحيم ونتم بالخبر  
الحمد لله الذي لم ينزل علما قديرا واشهد ان لا اله الا  
الله وحده لا شريك له واكبره تكبيرا وصلى الله على  
سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيرا و  
نذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا بعد فان  
النصانيف في اصطلاح الحديث قد كثرت و  
واختصرت فسنلني بعض الاخوة ان الخص لهم  
من ذلك فاجبة الى سواه رجاء الاندراج في تلك  
المسالك في شرحها في الايضاح والتوجيه  
ان يكون له طرق بلا معين او مع حصرها فوق الا  
او بها او بواحد فالاول المتواتر المفيد للعلم اليقيني  
بشرائطه والثاني المشهور المستفيض والثالث الغرير  
وليس شرطا للصحة خلافا لمن زعمه والرابع الغريب  
كلها سوى الاول احاد وفيها المقبول والمردود  
لوقوف الاستدلال بها على البحث عن احوال روا  
دون الاول وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري  
على المختار ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند



الفرد المطلق والثاني الفرد النسبي ويقال إطلاق الفردية  
 عليه وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند  
 غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وتفاوت ترتيبه  
 بحسب تفاوت هذه الاوصاف ومن قدّم صحيح البخاري  
 على غيره ثم مسلم ثم ما وافقه شرطهما فان خف الضبط  
 فهو الحسن وبكثرة طرقه يصح فان جمعا فللتوردي في  
 الناقل حيث يحصل الفرد والابا اعتبار اسنادين و  
 زيادة راويها مقبولة ماله تقع منافاة من هو اوثق  
 فان خولف بارجح فالراجح المحفوظ ومقابل الشاذ  
 والضعف المعروف ومقابل المنكر من الفرد النسبي  
 ان وافقه غيره فهو المتابع وان وجدت متبعضه  
 فهو الشاهد وتبع الطرق لذلك هو الاعتبار ثم للقبول  
 ان سلم من المعارضة فهو الحكم فان عورض بمثله  
 فان امكن الجمع فمختلف الحديث وان لم يمكن الجمع وثبت  
 المتأخر فهو الناسخ والآخر المنسوخ ثم المردود اما  
 ان يكون لسقط او طعن فالسقط اما ان يكون من  
 مبادي السند من مصنف او من آخره يعد الباطني

او غير ذلك

او غير ذلك فالاول المعلق والثاني المرسل والثالث  
 ان كان باثنين فصاعدا مع التوثيق فهو المفضل  
 والا فالمنقطع ثم قد يكون واضحا فالاول يدرك  
 لعدم التلاقي ومن ثم احتج لي التارخ والثاني  
 المدلس ويرى المدلس كعن وقال والمرسل الجني  
 ثم الطعن اما ان الكذب الراوي او تهمة او حجب  
 غلطه او غفلته او فسقه او وهمه او مخالفته  
 او جهالة او يدعته او سوء حفظه فالاول  
 هو الموضوع والثاني هو المتروك والثالث  
 المنكر والرابع والخامس ثم البوهم ان اطلع عليه  
 بالقراين وجمع الطرق فهو المعلل ثم المخالفة ان  
 كانت بتغيير السياق فهو مدرج الاسناد او  
 بدمج موقوف بمرفوع فهو مدرج المتن او  
 بتقديم وتأخير فهو المقلوب او بزيادة راو  
 ففي متصل الاسانيد او بابداله ولا مرجح فالضبط  
 وقد يقع الابدال امتحانا او بتغيير مع بقاء السيا  
 فانصف بالحرف ولا يجوز تعدد تغيير المتن بالنقص

او خفيا ٢



ولا ابدال اللفظ المرادف الا لعالم بما يحيل المعاني فان خفي المعنى ارجح  
الى شرح الغريب وبيان المشكل ثم الجاهلة وسببها  
ان الراوي قد تكثر نفعه فيذكر بغير ما اشتبه  
لغرضه وضموا فيه الموضح وقد يكون مقلا وفيه  
الوحدان او لا يسمى اختصارا وفيه البهوات و  
لا يقبل المصنف لو اجمعه بلفظ التعدل على الاصح  
فان يسمى وانظر في واحد او اثنان فصاعدا ولم  
يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور ثم التبدل  
بمفسق فالاول والثاني يقبل ما لم تكن داعية  
الاصح الا ان يروى ما يقوي بدعته فيروى على  
المختار وبرزح الجوز جاني والنسائي ثم سوء  
الحفظ ان كان لازما فهو الشاذ او طارعا عند  
فالمختلط ومتى توبع السعي الحفظ بمعتبر والمتين  
والمرسل والمدلس صار حديثهم حسنا للذات  
بالجموع ثم الاسناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه  
وسلم اما تفريحا او حكما من قول صلى الله عليه  
وسلم او فعلة او تقرير او الى الصحابي كذلك

وهو

وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ومنابه وما  
على الاسلام ولو تخللت ردة في الاصح او الى التابعي  
وهو من لقي الصحابي كذلك فالاول المرفوع و  
الثاني الموقوف والثالث المقطوع ومن دون  
التابعي فيه منله ويقال الاخيرين الاثر في المسند  
هو مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال فان قل  
عدده فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم  
او الى امام كشعبة فالاول العلوي المطلق والثاني  
النسبي وفيه الموافقة وهي التواصل الى شيخ حد  
المصنفين من غير طريقة فيه البديل وهو  
الوصول الى شيخ شيخ كذلك وفيه المساواة  
وهي استواء عدد الاسناد من الراوي الى آخر  
مع اسناد احد المصنفين المصافحة وهي الاتواء  
مع تلميذ ذلك المصنف ويقابل العلوي باقسامه  
النزول فان تشاك في السن واللقى فهو رواية  
الاقران وان روى كل منهما فهو المديح وان روى  
عن دونه فالاكابر عن الاصاغر ومنه رواية البلاء





عن الانباء وفي عكسه كثرة وان اشتراك اثنين عن  
 شيخ وتقدم موت احدهما فهو السابق واللاحق  
 وان روي عن اثنين متفق الاسم ولم يميز بينهما  
 باحدهما يتبين المجهل وان جحد الشيخ مرويه حرا  
 ردا واحتمالا قبل في الاصح وفيه من حدث في  
 لشي وان اتفق الرواية في صيغ الاداء او غيرها  
 من الحالات فهو المسلول وصيغ الاداء سمعت و  
 حدثني ثم اخبرني وقرأت عليه ثم قرئي وانا سمعت  
 ثم انباني ثم ناوتني ثم شافهني ثم كتب الي بالاحاد  
 ثم عن ونحوها الاولان لمن سمع وحده من لفظ  
 الشيخ فان جمع الراوي مع غيره واولها اصورها  
 واهرفها ما يقع في الاملاء والثالث كالرابع لمن  
 قراء بنفسه فان جمع فكما الخامس والانباء بمعنى  
 الاخبار الا في عرف المتأخرين فلا جازمة لكن  
 وعنفة المعاصر محمولة على السماع الا من المدلس  
 وقيل يشترط عنفة بثبوت لقاءهما ولو مرة  
 وهو المختار واطلقوا المشافهة في الاجازة

المتلفظ

المتلفظ بها والمكاتب في الاجازة المكتوبة بها واشترطوا  
 بالناولة اقراها بالاذن بالرواية وهي ارفع انواع  
 الاجازة واشترطوا الاذن في الوجدادة في الاعلام  
 والاعبرة لذلك كالا جازة وللجهول والمعدوم  
 على الاصح في جميع ذلك ثم الرواية ان اتفق اسماءهم  
 واسماء ابايهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم  
 فالتفق والمفروق وان اتفقت الاسماء خطأ  
 واختلفت نقطا فالمؤلف والمختلف وان اتفقت  
 الاسماء واختلف الالباء او بالعكس فالتشابه  
 يتوكل منه ومما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق  
 او الاشتباه الا في حرف او حرفين بالتقديم و  
 والتأخير او خوذ لك **خاتمة** ومن المهم طبقات  
 الرواة ومعرفت مواليدهم ووفياتهم وبلدانهم  
 واحوالهم تعدى لا وجرا وجهالة ومراتب  
 الجرح واسوءها الوصف كالكذب الناس ثم حال  
 او وضاع واسهلها التيسر او سعي الحفظ او فيه  
 ادنى مقال ومراتب التعديل واهرفها التوفيق



كاوثق الناس ثم ما تأكد بصفة او صفتين كثقة  
ثقة او ثقة حافظ وادناها ما اشعر بالقرب من  
اسهل التخرج كشيخ يقبل التزكية من عارفين  
من واحد ويتبعني ان لا يقبل الجرح والتعديل الا  
من عدل متيقظ والجرح مقدم على التعديل ان  
صدر مبينا من عارف باسبابه فان خلا تعدل  
قبل مجلا على المختار **فصل** كني السمين واسماء  
ومن اسم كنية ومن اختلف في كنية ومن ثوث  
كناه او نغوته ومن وافقت كنية اسم ابيه  
او بالعكس او وافقت كنية نزع وجته او وفق  
اسم شيخه اسم ابيه ومن نسب الي غير ابيه او  
الي امة او الي غير ما يسبق الي الفهم ومن تفق  
اسم واسم ابيه وجده او اسم الراوي واسم شيخه  
وشيخ شيخه فصاعدا او تفق اسم شيخه والراوي عنه  
ومعرفت الاسماء للجرمة والمفردة والانساب  
الي القبائل والاطنان بلادا وضياعا وسككها او  
مجاورة والصنایع والحرف ويقع فيه الاتفاق

والاشتباه

والاشتباه كالاسماء وقد يقع القابا ومعرفة اسباب  
ذلك ومعرفة الموالى من الاعلى ومن الاسفل بالرب  
او بالحلف او بالاسلام ومعرفة الاخوة والاخوات  
ومعرفة ادا اب الشيخ والطالب ومعرفة سن  
التحمل والاداء ومعرفة صفة الضبط في الكتاب  
وصفة كتابة الحديث وعرضه واسماءه والرحلة  
وتصنيفه اما على المسانيد او على الابواب او على  
العلل او على الاطراف ومعرفة سبب الحديث و  
قد صنف فيه بعض وهي ظاهرة التعريف مستغنية  
عن التمثيل وحصرها متعسر والله الموفق والهادي  
تمت بالخير

